محددات معدل التبادل التجاري دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية

إعداد

د. فايز عبد الهادي أحمد محمود

أستاذ الاقتصاد المساعد

كلية السياسة والاقتصاد ـ جامعة بني سويف

fa103@hotmail.com

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الثاني ـ العدد الثاني – الجزء الثالث ـ يوليو ٢٠٢١

التوثيق المقترح وفقا لنظام APA:

محمود، فايز عبد الهادي أحمد (٢٠٢١). محددات معدل التبادل التجاري: دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط،٢(٢) ج٣،١٢٤٧ـ١٣٠٥.

رابط المجلة: https://cfdj.journals.ekb.eg/

محددات معدل التبادل التجاري دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية

د. فايز عبد الهادي أحمد محمود

ملخص بحث

يهتم هذا البحث بدراسة أهم العوامل المؤثرة على مؤشر معدل التبادل التجاري في جمهورية مصر العربية، ويمكن استعراض ذلك من خلال التساؤلات الأتية:

- ما هو حجم واتجاه التدهور في مؤشر صافي معدل التبادل التجاري في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٨)؟
- هل مؤشر معدل التبادل التجاري في صالح مصر؟
- ما هي أهم محددات مؤشر معدل التبادل التجاري في جمهورية مصر العربية؟

وترجع أهمية معدل التبادل التجاري كأحد المعايير المستخدمة لقياس الكفاءة الاقتصادية وكمتغير اقتصادي مفسر للتجارة الدولية، وأحد مؤشرات الاقتصاد الكلي.

وقد انتهى البحث إلى انه رغم وجود تدهور في مؤشر معدل التبادل التجاري في جمهورية مصر العربية، إلا أنه باستثناء بعض السنوات فهو في صالح مصر خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٨)، وقد تم استخدام نماذج VAR في الدراسة القياسية التي انتهت أن هم المتغيرات المؤثرة في مؤشر صافي معدل التبادل التجاري غير المتغير نفسه، كلا من متغير مؤشر حجم كمية الصادرات ومؤشر حجم كمية الواردات بفترة ابطأ واحدة، كما أن النموذج مستقر ويمتص الصدمات في المدى الطويل.

تعاني مصر من العديد من المشاكل التي تعاني منها الدول النامية، ومنها الاختلالات الداخلية والاختلالات الخارجية التي أثرت على معدلات التبادل التجاري التي تعكس مكاسب الدولة من التجارة الخارجية.

الكلمات المفتاحية: معدل التبادل التجاري – مصر – نموذج متجه الانحدار الذاتي.

أولا: مقدمة البحث

تعاني مصر من العديد من المشاكل التي تعاني منها الدول النامية، ومنها الاختلالات الداخلية والاختلالات الخارجية التي أثرت على معدلات التبادل التجاري التي تعكس مكاسب الدولة من التجارة الخارجية.

ثانيا: مشكلة البحث

تتوقف مكاسب أي دولة من التجارة الخارجية، على شروط التبادل التجاري، التي تعكسها مؤشرات التبادل التجاري، وتعني الدول النامية من تدهور مؤشر معدل التبادل التجاري، ومصر كأحد الدول النامية، ورغم الاصلاحات الاقتصادية مع صندوق النقد الدولي والبنك

الدولي، تعاني من تدهور مؤشر معدل التبادل التجاري خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٨)، ونظرا لأنه توجد العديد من المتغيرات التي تختلف أهميتها النسبية في التأثير على معدل التبادل التجاري، والتي يصعب دراستها جميعاً في دراسة واحدة، مما تطلب ذلك دراسة أهم العوامل المؤثرة على مؤشر معدل التبادل التجاري في جمهورية مصر العربية، وتحديد حجم واتجاه التدهور في مؤشر مؤشر صافي معدل التبادل التجاري في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٨)، وهل هل مؤشر معدل التبادل التجاري في صالح مصر؟

ثالثا: أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في الآتي:

أ- أهمية الاقتصاد التطبيقي للنظرية الاقتصادية في دراسة العلاقة بين رصيد الميزان الجاري ومعدل التبادل التجاري. واتفاق ذلك مع ما يراه الاقتصاديون أمثال Milton Friedman أن الجانب النظري (الفرضي) إن لم يمكن أثباته بالرجوع إلى الدليل التطبيقي فإنه لا يرقى كجزء من البحث العلمي. (Milton Friedman, 1953).

ب- أهمية معدل التبادل التجاري كأحد المعايير المستخدمة لقياس الكفاءة الاقتصادية وكمتغير اقتصادي مفسر للتجارة الدولية، وأحد مؤشرات الاقتصاد الكلي.

ج- هناك عدد قليل من الدراسات التطبيقية التي تدرس محددات معدل التبادل التجاري.

رابعا: فروض البحث:

أ- أهم المتغيرات التي تؤثر في مؤشر صافي معدل التبادل التجاري في جمهورية مصر العربية هي مؤشر حجم كمية الصادرات ومؤشر حجم كمية الواردات.

ب- معظم المتغيرات التي تؤثر على مؤشر صافي معدل التبادل التجاري في جمهورية مصر العربية تكون من خلال تأثيرها على مؤشر حجم كمية الصادرات ومؤشر حجم كمية الواردات.

ج- توجد علاقة تكامل مشترك بين مؤشر صافي معدل التبادل التجاري وأهم محدداته.

د- توجد علاقة توازنية بين المدي القصير والمدى الطويل من خلال **متجه تصحيح الخطأ VECM** بين مؤشر صافي معدل التبادل التجاري وأهم محدداته.

خامسا: الهدف من البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

- تحديد مفهوم معدل التبادل التجاري وأهميته وأنواعه وكيفية حسابه.
- تحديد تطور مؤشر معدل التبادل التجاري خلال الفترة (1980-٢٠١٨).
- تحديد أهم المحددات التي تؤثر على مؤشر معدل التبادل التجاري.
- تحديد أفضل النماذج التي يمكن أن تستخدم لتحديد العوامل المؤثرة على مؤشر معدل التبادل التجاري.
- تحديد أثر الصدمات على متغير مؤشر معدل التبادل التجاري الصافي من خلال تحليل دوال الأثر والاستجابة Impulse Response Function
- تحديد نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM لكل من معدل التبادل التجاري وأهم العوامل المؤثرة فيه.

سادسا: مصادر البيانات:

قام الباحث بجمع البيانات عن طريق الدراسة المكتبية لمجموعة الأبحاث والدراسات الخاصة بمعدل التبادل التجاري والعوامل المؤثر عليه، على مستوى الاقتصاد النظري والاقتصاد التطبيقي والاقتصاد القياسي، والإحصاءات الخاصة بكل من مؤشر صافي معدل التبادل التجاري بالمقايضة (٢٠٠٠ = ١٠٠)، ومؤشر حجم الواردات (٢٠٠٠ = ١٠٠)، ومؤشر حجم الصادرات (٢٠٠٠ = ١٠٠)، وسعر صرف رسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي، متوسط الفترة)، ونمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)، والأسعار
ة (١٩٨٠-٢٠١٨).

سابعا: منهجية البحث

يعتمد البحث عل المنهج الاستقرائي من خلال جمع البيانات والدراسات السابقة من خلال التحليل الاستقرائي، والمنهج التحليلي من خلال تحليل معدل التبادل التجاري وأهم محدداته، من خلال التحليل النظري بالاعتماد على الدراسات السابقة في الموضوع، والتحليل من خلال أدوات الاقتصاد القياسي بالاعتماد على برنامج EVIEWS.

ثامنا: محتويات الدراسة:

يتكون هذا البحث من

المبحث الأول: محددات معدل التبادل التجاري.

المبحث الثاني: محددات معدل التبادل التجاري في جمهورية مصر العربية "دراسة قياسية"

تاسعا: الدراسات السابقة

فيما يلي عرض لأهم الدراسات التي السابقة التي تطرقت بشكل مباشر لمعدل التبادل التجاري

دراسة (سعد، ٢٠١٢م) بعنوان " تطور معدل التبادل التجاري في مصر في ضوء تطبيق الاتفاقات التجارية للتكامل الاقتصادي والشركات عن الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٩" وركزت الدراسة على الاتفاقات التجارية لمنطقة التجارة العربية الحرة، واتفاقية كوميسا، والشراكة الأوربية المصرية ، خلال الفترة(٢٠٠٠-٢٠٠٩)، و تأثيرها على تغيير وتحسين معدلات التبادل التجاري لصالح دول التكامل، من خلال الربط بين نتائج الاتفاقات التجارية ومعدل التبادل التجاري، وانتهت الدراسة إلى أن رغم أهمية الاتفاقيات التجارية، لكن لم تؤدي إلى تحسن معدل التبادل التجاري بشكل عام .

دراسة (The Reserve Bank of Australia, 2005) بعنوان " Commodity Prices And The Terms of Trade " ركزت هذه الدراسة على الاثار التوسعية نتيجة ارتفاع معدلات التبادل التجاري، في استراليا، مما أثر على الاقتصاد الأسترالي، حيث أدى إلى زيادة القوة الشرائية الحقيقية للمنتج المحلي، كما أدى لزيادة حجم الواردات مقابل الصادرات مما أثر على الميزان الجاري والتجاري.

دراسة (Broda and Tille, 2003) بعنوان " Coping with Terms-of-Trade Shocks in Developing Countries" وركزت هذه الدراسة على تأثير التقلبات

في معدل التبادل التجاري على النمو الاقتصادي في الدول النامية، فالصدمات في معدل التبادل التجاري تؤثر سلبيا على النمو الاقتصادي، كما تؤثر سياسات سعر صرف الدول النامية على معدل التبادل التجاري، وانتهت الدراسة لأن التغير في سعر الصرف يمتص الصدمات في معدل التبادل التجاري ويظهر تأثير الصدمات في سعر الصرف الثابت.

دراسة (Baxter and Kouparitsas, 2000) بعنوان " What Causes Fluctuations in the Terms of Trade? " ركزت هذه الدراسة على أسباب تغير معدل التبادل التجاري حيث أن الدولة تصدر سلعة واحدة وتستورد العديد من السلع والخدمات، مثل دول الأوبك، كما يغلب على الدول النامية صادرات السلع الزراعية والمنتجات الأولية، وانتهت الدراسة إلى أنه من بين الدول النامية فإن الدول المصدرة للبترول والدول المصنعة وهي هونج كونج ومالطا وكوريا هي الدول التي يتأثر معدل التبادل التجاري لها بشكل كبير.

ويلاحظ عدم وجود دراسة تطبيقية عن "محددات معدل التبادل التجاري كدراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية، والدراسات التي تناولت معدل التبادل التجاري ركزت على أحد العوامل التي تؤثر في معدل التبادل التجاري.

المبحث الأول :تطور معدل التبادل التجاري ومحدداته في جمهورية مصر العربية

تمهيد

يعتبر معدل التبادل التجاري ذو أهمية على صعيد الاقتصاد النظري والتطبيقي، فتحسن معدل التبادل التجاري في صالح الدولة ينعكس أثره على رصيد الميزان الجاري، وفي هذا المبحث سوف يتم تحليل أهم محددات التبادل التجاري.

أولا: تعريف معدل التبادل التجاري:

هو العلاقة بين اسعار وكميات الصادرات واسعار وكميات الواردات، فهو مقدار ما تحصل عليه الدولة في مقابل ما يتم انفاقه، فهو أحد أهم الأسعار النسبية في الاقتصاد المفتوح وهو يعكس الرقم القياسي لسعر الصادرات بدلالة الرقم القياسي لسعر الواردات ويعبر عنه بخط السعر الدولي ويتحدد بتفاعل منحني الطلب المتبادل للدولتين. (خلف، ٢٠٠٤) (Mkenda, 2001)

ثانيا: أنواع معدل التبادل الدولي: (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٥) (المرزوك، ٢٠١١)

يوجد نوعين من معدلات التبادل الدولي:

- **معدلات التبادل المطلقة**: تعبر عن النسب الكمية لعوامل الانتاج المتمثلة في العمل خلال فترة معينة. وهناك صعوبة في الاعتماد عليها حيث أن العمل ليس العنصر الوحيد في العملية الانتاجية، ووهناك عدد كبير من السلع التي يتم مبادلتها من السلع، كما أن حاجة السلع لساعات العمل مختلفة في الكم والكيف، فيصعب معادلة كميات العمل بالنسبة للسلع المختلفة.
- **معدلات التبادل النسبية**: فهي تفسر قدرة الدولة في الحصول منتجات مستوردة مقابل منتجاتها المصدرة، وتنقسم معدلات التبادل النسبية إلى:

- **معدلات التبادل التجارية**

- **معدلات التبادل الحقيقية**

١- **معدلات التبادل التجارية**

وتنقسم معدلات التبادل التجاري إلى: (دياب، ٢٠١٠)

- معدل التبادل التجاري الاجمالي
- معدل التبادل التجاري الصافي

معدل التبادل التجاري الاجمالي The Total Evolution Commercial Rates

$$\text{معدل التبادل التجاري الاجمالي} = \frac{\text{الرقم القياسي لكمية الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لكمية الاستيرادات}} \times 100$$

وهذا المعدل يقيس العلاقة بين التغيرات في كمية الصادرات والرقم القياسي لكمية الواردات من سنة لأخرى، وزيادة هذا المعدل عن ١٠٠% تعني أن الرقم القياسي لكمية الصادرات أكبر من الرقم القياسي لكمية الواردات للدولة محل البحث، فهي تضحي بكمية أكبر من الصادرات مقابل وحدة واحدة من الواردات، وتكون معدل التبادل التجاري في غير صالح الدولة، اما انخفاض هذا المعدل عن ١٠٠% يعني أن الدولة تحصل على وحدة واردات في مقابل أقل من وحدة صادرات، ويعني ذلك أن التبادل الدولي في صالح الدولة محل البحث. (Johnson and Guillerno , 2012) (الزيني، ٢٠١٢)

معدل التبادل التجاري الصافي ((*Hron and Maca'k.,* 2008)_Hossain, 2008) (خلف، ٢٠٠٧)

$$\text{معدل التبادل التجاري الصافي} = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات}} \times 100$$

هذا المعدل يقيس العلاقة بين التغيرات في أسعار الصادرات والواردات ، فكلما زاد هذا المعدل عن 100%، نتيجة لارتفاع أسعار الصادرات عن أسعار الواردات، أمكن الحصول على أكثر من وحدة من الواردات مقابل تصدير وحدة واحدة من الصادرات ، مما يعتبر في صالح الدولة المصدرة، وهو ذو أثر ايجابي على الميزان الجاري والتنمية الاقتصادية ومستوى رفاهية الأفراد، ويستخدم هذا المعدل إذا كان الهدف اظهار الواردات الفعلية التي تم الحصول عليها مقابل الصادرات، ويلاحظ أن أسعار الصادرات وأسعار الواردات تشمل مجموعة كبيرة من السلع غير المتجانسة ، لذلك يجب وضع أوزان ترجيحية لهذه الأسعار بواسطة الكميات المصدرة والمستوردة ، أي اعطاء سعر لكل نوع معين من الصادرات وكذلك سعر لكل نوع معين من الواردات ووزن نسبي بكمية هذا النوع.

فإذا فرضنا أن

P1 : سعر سنة المقارنة

P0 : سعر سنة الأساس

Q0 : كمية سنة الأساس

Q1 : كمية سنة الأساس

يكون الترجيح بكميات سنة الاساس (الرقم القياسي للاسبير *Laspear*) في الصيغة الاتية :

$$Las = \frac{\sum P1*Q0}{\sum P0*Q0} X100$$

ويكون الترجيح بكميات سنة المقارنة (الرقم القياسي لباش *Bash*) في الصيغة الآتية:

$$Bash = \frac{\sum P1*Q1}{\sum P0*Q1} X\ 100$$

ويكون الترجيح بكميات سنة المقارنة وسنة الأساس (الرقم القياسي لفيشر *Fisher*) ويسمى بالرقم القياسي الأمثل:

$$Fisher = \sqrt{\frac{\sum P1*Q0}{\sum P0*Q0} X \frac{\sum P1*Q1}{\sum P0*Q1}}\ X\ 100$$

$$Fisher = \sqrt{Las * Bash}$$

يمكن أن يكون الترجيح بالوسط الحسابي لكميات سنة الأساس وكميات سنة المقارنة، أو بالوسط الهندسي لكميات سنة الأساس وكميات سنة المقارنة.

وهو مؤشر ديناميكي يعكس القوة التنافسية للدولة في السوق العالمي، وذلك من خلال مقارنة هذا المؤشر مع مؤشر معدل التبادل التجاري العيني الإجمالي.

$$\text{معدل تبادل العاملي المزدوج} = \frac{\text{الرقم القياسي لكمية الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لكمية الاستيرادات}} \times \frac{\text{الرقم القياسي لاسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لاسعار الواردات}}$$

٢- **معدلات التبادل الحقيقية**:

وتنقسم معدلات التبادل الحقيقية هذه الى نوعين هما: (مصطفى، ٢٠٠٧)

- **معدل التبادل الحقيقي التطوري البسيط**:
- **معدل التبادل الحقيقي التطوري المزدوج**:

معدل التبادل الحقيقي التطوري البسيط:

هو رقم قياسي يأخذ في الاعتبار التغير في انتاجية عوامل الانتاج للصناعات التصديرية فقط، فهو يشير إلى معدل التبادل الدولي الصافي مصححا بالتغيرات في الإنتاجية في كلا من الصادرات والواردات ويعبر عنها كالآتي: ويأخذ الصيغة الاتية:

$$\text{الرقم القياسي التطوري الحقيقي البسيط} = \frac{\text{اسعار الصادرات}}{\text{اسعار الواردات}} * \text{الرقم القياسي لانتاجية الصادرات}$$

وزيادة المعدل عن الواحد الصحيح يعني ان الدولة قد حصلت على ارباح حقيقية من تجارتها الخارجية.

معدل التبادل الحقيقي التطوري المزدوج: The **Double Evolution Actual Rates**

هو رقم قياسي يأخذ في الاعتبار التغير في انتاجية عوامل الانتاج للصناعات المصدرة والمستوردة على حد سواء، ويأخذ الصيغة الآتية:

الرقم القياسي التطوري الحقيقي المزدوج = $\frac{\text{أسعار الصادرات} \times \text{كمية العمل الداخلة في وحدة الواردات}}{\text{أسعار الواردات} \times \text{كمية العمل الداخلة في وحدة الصادرات}}$

ويلاحظ أن معدلات التبادل الحقيقية يمكن حسابها من الناحية النظرية، كما صاغها (جاكوب فاينر Jacob Vainer) ، ولكن من الصعب حساب بعض العناصر المكونة لها ، ولذلك فقد اقترح عدد من الكتاب الاخذ بما يسمى معدل تبادل الدخل Income Exchange Rate ويتم حسابه كالآتي: (دياب، ٢٠١٠)

معدل التبادل التجاري الدخلي = (الرقم القياسي لأسعار الصادرات ÷ الرقم القياسي لأسعار الواردات) × الرقم القياسي لكمية الصادرات

معدل التبادل التجاري الدخلي = معدل التبادل الصافي × الرقم القياسي لكمية الصادرات

وهو يمثل قدرة الدولة على الاستيراد (طاقة الدولة الاستيرادية)، ويعكس أثر التجارة الدولية على الرفاهية الاقتصادية. ومن هنا فانه يحظى بأهمية خاصة لدى الدول النامية.

ثالثا: العوامل المؤثرة على معدل التبادل التجاري في مصر: (حشيش، ٢٠٠١/٢٠٠٢). (البنك الدولي، ٢٠١٦)

معدل التبادل التجاري الصافي ما هو إلا سعر نسبي بين الصادرات والواردات، وبذلك فالعوامل التي تؤثر عليه هي العوامل التي تؤثر في سعر الصادرات كمتغير تابع، وسعر الواردات كمتغير تابع، والعوامل التي تؤثر على سعر الصادرات وسعر لواردات متعددة ومتنوعة، منها ما هو قابل للقياس ومنها ما هو غير قابل للقياس ولذلك سوف يتم استعراض أهم تلك العوامل.

أ- العوامل التي تؤثر على اسعار الصادرات المصرية:

يؤدي ارتفاع اسعار الصادرات إلى تحسن معدل التبادل التجاري الصافي، ويتأثر سعر الصادرات بعدة عوامل ترتبط بجانب الطلب على الصادرات وعوامل ترتبط بجانب العرض في السوق العالمي. (سعد، ٢٠١٢) (Pandey, 2013) (Khan (Uz, 2010) (Abu-Lila, 2014) (Goldstein and Khan, 1985) (Via, 2011) , 1974) (Goldstein and Khan, 1978) (Catao and Falcetti, 2002) (

- **أهم العوامل المرتبطة بجانب الطلب على الصادرات المصرية**:
- وجود بدائل للسلع المصرية المصدرة إلى سوق العالم الخارجي:

فكلما كان هناك بدائل للسلع المصدرة ، كلما زادت حدة المنافسة، ويصعب على الدولة التحكم في سعر صادرتها، فرفع السعر في ظل جود بدائل للسلعة تجعل المستورد يسارع بالتخلي عن السلعة التي أرتفع ثمنها مقابل شراء السلع البديلة التي بقيت أسعارها ثابتة، وبالتالي توجد علاقة عكسية بين سعر وحدة الصادرات كمتغير تابع وتوافر بدائل السلعة في سوق العالم الخارجي، ويعني ذلك عدم احتكار الدولة المصدرة للسلعة، مما يعكس عدم قدرتها على رفع سعر صادرتها، وبالتالي توجد علاقة طردية بين احتكار الدولة للسلعة التي تصدرها كمتغير تابع وسعر وحدة التصدير من السلعة كمتغير مستقل. (منظمة الأغذية العالمية، ٢٠٠٥).

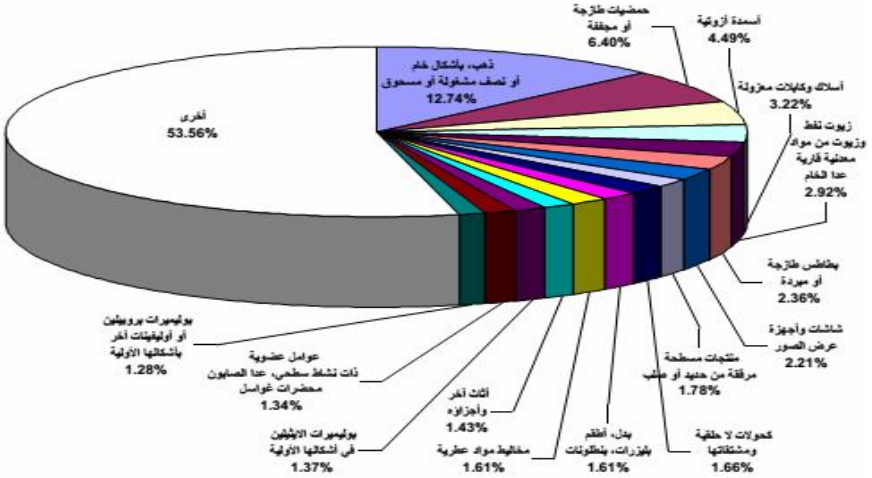

شكل رقم (١)

الصادرات السلعية الأكثر أهمية نسبية خلال الفترة يناير/مارس ٢٠١٧

المصدر: صلاح، ريهام واخرون. (٢٠١٧). تقرير اتجاهات الصادرات المصرية. جمهورية مصر العربية: القاهرة، وزارة التجارة والصناعة، عدد مايو.

من الشكل السابق ويتضح أن الصادرات المصرية ذات الأهمية النسبية وخاصة السلع ذات الميزة النسبية مثل الكيماويات والاغذية والمشروبات والسلع الزراعية والملابس مازالت محدودة، وتعكس محدودية السلع ذات الأهمية النسبية ضعف القدرة التنافسية، كما أن أغلب الصادرات السلعية التي حققت معدلات نمو مرتفعة جداً ذات قيماً منخفضة جداً، وذلك يؤثر سلبا على معدل التبادل التجاري المصري.

- **تعدد استعمالات المستورد للسلع المصرية المصدرة:**

من الشكل السابق يتضح أن أغلب السلع ذات الأهمية النسبية محدد استخدامها لدى المستورد مما يؤثر على قدرتها التسويقية، وزيادة تأثرها بالصدمات، فوجود استخدامات بديلة للسلعة يجعلها أقل تأثرا بالصدمات، وإذا كان للسلعة المصدرة أكثر من استخدام، زادت أهميتها، زاد الطلب عليها وارتفع سعرها، وزادت تنافسية الدولة، مما يعني وجود علاقة طردية بين تعدد استخدامات العالم الخارجي للسلعة المصدرة كمتغير مستقل وسعرها كمتغير تابع.

- **دخل العالم الخارجي (المستورد):**

كلما زاد دخل العالم الخارجي (المستورد) كلما زاد طلبه على الصادرات المصرية محل البحث، وارتفع سعر صادرتها، وبالتالي توجد علاقة طردية بين دخل العالم الخارجي كمتغير مستقل وسعر وحدة الصادرات كمتغير تابع.

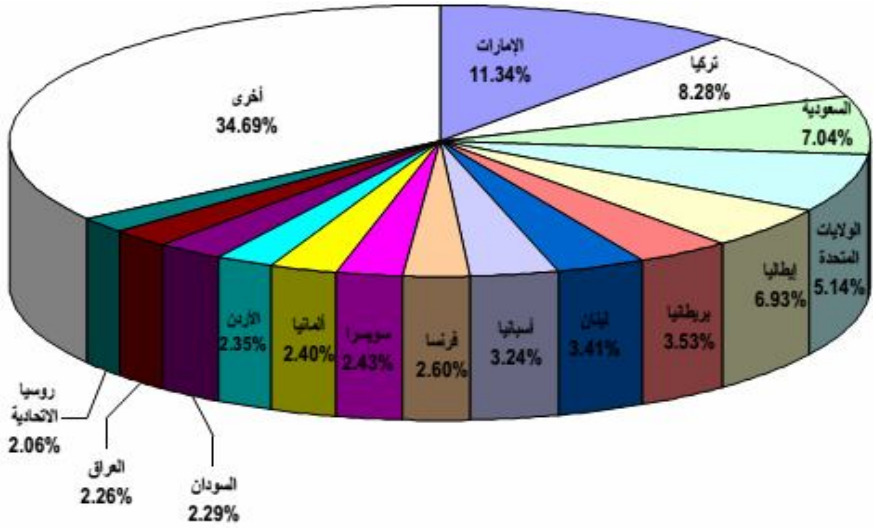

شكل رقم (٢)
المستوردين الأكثر أهمية نسبية للصادرات النسبية

المصدر: صلاح، ريهام واخرون. (٢٠١٧). تقرير اتجاهات الصادرات المصرية. جمهورية مصر العربية: القاهرة، وزارة التجارة والصناعة، عدد مايو.

ومن الشكل (٢) يتضح أن الدول المستوردة من مصر والأكثر أهمية نسبية للصادرات المصرية تتميز بأنها دول مرتفعة الدخل باستثناء كل من السودان والعراق والأردن وتركيا، كما يعكس ضعف الأهمية النسبية لصادرات مصر للدول العربية باستثناء الامارات والسعودية وكذلك ضعف الأهمية النسبية للصادرات المصرية للدول الأفريقية، مما يتطلب ضرورة التركيز على تلك الأسواق لزيادة الصادرات المصرية.

– **مرونة منحنى طلب العالم الخارجي:**

ومن الشكل (١) يتضح اختلاف مرونات طلب العالم الخارجي على الصادرات المصرية، وتمثل السلع الزراعية والغذائية بضعف المرونة السعرية لطلب العالم الخارجي، فهي سلع ضرورية، ومع بقاء العوامل الأخرى على حالها فهي سلع ضعيفة المرونة، كلما كان منحنى الطلب العالم الخارجي(للمستورد) ضعيف المرونة، مما يعني أنها سلعة ضرورية على مستوى العالم الخارجي (المستورد)، كلما كان ذلك دافع من الدولة المصدرة لرفع سعر وحدة صادرتها، وهو ما يعني وجود علاقة عكسية بين مرونة طلب العالم الخارجي على السلعة وسعر وحدة الصادرات منها. (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ٢٠١٣)

– **مدى ارتباط السلع المصرية المصدرة بعادات وتقاليد وأذواق العالم الخارجي (المستورد):**

بالرجوع إلى الصادرات السلعية الأكثر أهمية نسبية نجد أن الارتباط بالعادات والذوق هي سلعة البطاطس، فتعتبر إيطاليا أكبر مستورد من سلعة البطاطس المصرية، فكلما كان هناك ارتباط بين السلعة المصرية المصدرة وعادات وتقاليد المستورد، كلما سهل على الدولة المصدرة رفع سعرها، مع بقاء العوامل الأخرى على حالها وبالتالي توجد علاقة طردية بين

الذواق والعادات والتقاليد التي تكون في اتجاه السلعة المصدرة كمتغير مستقل وسعر السلعة المصدرة كمتغير تابع. (مريان، ٢٠١٢) وبالتالي فإن معظم الصادرات السلعية الأكثر أهمية نسبية غير مرتبطة بالعادات والتقاليد وهو في غير صالح مصر.

- **أهم العوامل المرتبطة بجانب العرض:**

وهي عوامل تؤثر على الكمية المعروضة من الصادرات:

- **هيكل الإنتاج وهيكل الصادرات:**

بالرجوع إلى الصادرات السلعية الأكثر أهمية نسبية يلاحظ وجود تركز في الصادرات السلعية المصرية، حيث تبلغ الأهمية النسبية لصادرات أهم ١٥ سلعة نحو ٤٤,٤٦%، والتركيب السلعي للصادرات فهو نتيجة لطبيعة وتركيب هيكل الاقتصاد القومي، فكلما تنوعت مكوناته السلعية وتوزعت أهميتها النسبية على عدد كبير من السلع المصدرة ، كلما كان مؤشر لتطور الهيكل الإنتاجي للدولة المصدرة، وانخفضت المخاطر التي تواجه صادرات الدولة في الحصول على العوائد الربحية ، وارتفعت اسعار صادرتها، وكلما انخفضت المكونات السلعية للصادرات وارتفعت درجة التركيز دل ذلك على تخلف الهيكل الإنتاجي. مما يترتب عليه انخفاض معدل التجارة، وتقاس درجة تركز الصادرات كالآتي: (رشيد، ١٩٧٧)

درجة التركيز السلعي للصادرات = (أهم السلع المصدرة / مجمل الصادرات) ×١٠٠%

أما التوزيع الجغرافي للصادرات فهو يعبر عن اتجاه الصادرات إلى الأسواق الخارجية، فكلما كانت صادرات الدولة أكثر اتساعا وانتشارا جغرافيا، كلما انخفضت المخاطر التي تواجهها، وارتفعت أسعار صادرتها، وتحسن معدل التبادل التجاري، أما تركز صادراتها في أسواق محددة ارتباطا بتصاعد درجة تركزها السلعي دلت على حالة التبعية للاقتصاد القومي بالإضافة إلى حالة التخلف، مما يترتب عليه انخفاض معدل التجارة، وانخفاض أسعار صادراتها، وتدهور معدل التبادل التجاري. (Munkacsi, 2009) (Gertler, 2006) (Mayer and Wood, 2001) (IMF,1996) وبالرجوع إلى الشكل رقم ٢ يتضح وجود تركز في الأسواق التصديرية للمنتجات المصرية ، حيث تبلغ الأهمية النسبية لأهم ١٥ سوقاً تصديرياً ٦٥,٣١% ، وذلك في غير صالح مصر، يضاف إلى ذلك أنه وفقا لتقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أن السلع الزراعية أكثر تقلبا ، انخفاض الأسعار وتشوه أسواقها. (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠٠٤). وينطبق ذلك ايضا على السلع الأولية وهو ما يتضح من تقارير البنك الدولي. وهو ما يعكس أن اتجاه الاسعار على المدى الطويل في غير اتجاه السلع الأولية، مما يسبب تدهور مستمر في معدلات التبادل التجاري بالمقارنة بالسلع المصنوعة، وهو يمثل أحد التحديات التي تواجه الدول النامية ومنها مصر في صادرتها. (محمد، ٢٠٠٦)، (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ٢٠١٣)، (World Bank, 2019) (Winters, 1991) (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٥)

- **مرونة عرض عوامل الإنتاج لسلع الصادرات:**

يلاحظ وجود اختلال في هيكل عناصر الانتاج في مصر حيث توجد وفرة في عنصر العمل مع وجود ندرة في رأس المال ونوعيته، حيث بلغ متوسط الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٢٠%من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٦٥-٢٠١٨) وهي نسبة ضئيلة بالمقارنة بدول شرق اسيا، ويرجع ذلك لنقص الادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حيث يبلغ المتوسط لنفس الفترة (١٣%)، هذا بالإضافة على وجود فجوة بين نوعية

العمالة المطلوبة في سوق العمل وبين الخريجين، مما يتطلب اعادة تأهيل الخريجين لسوق العمل، ويعكس ما سبق ضعف مرونة عرض عناصر الإنتاج، ضعف المرونة في تلبيه متطلبات السوق الخارجي من حيث الكمية ونوعية الجودة، فكلما كان هناك مرونة في عرض عوامل الإنتاج كلما كانت السلع المصدرة أكثر مرونة في عرضها تجاه السلع التي أرتفع سعرها لتحل محل السلع التي انخفض سعرها في التجارة الخارجية، كذلك إذا كان جهاز العرض لعناصر الإنتاج أكثر مرونة في سلع الصادرات كان له مردود ايجابي على الايراد من السلع والخدمات المصدرة وأمكن للدولة المصدرة أن تلبي حاجة السوق الخارجي من زيادة الطلب على صادرتها، وبالتالي تكون علاقة موجبة بين معدل التبادل التجاري ومرون عناصر الانتاج لسلع التصدير، أما إذا كان جهاز العرض ضعيف المرونة، فزيادة سعر الصادرات لا يترتب عليه تغير في هيكل انتاج الصادرات لينتقل إلى إنتاج سلع الصادرات التي ارتفع سعرها، ويحلها محل سلع الصادرات التي انخفض سعرها. ويرتبط ذلك أيضا بالمرونة الإحلالية لعناصر الإنتاج ليحل العنصر الأقل تكلفة وأكثر كفاءة انتاجية محل العنصر الأكثر تكلفة وأقل كفاءة انتاجية، ولذلك يجب أن يتوفر جهاز انتاجي أكثر مرونة ليلبى حاجة السوق الخارجي من الصادرات، فعدم وجود جهاز انتاجي مرن لا يلبي زيادة الطلب على الصادرات يجعل جهاز السعر غير فعال. (Arrow and Others, 1961) (عامر، ٢٠١٦) (عبابسة، ٢٠٠٨/٢٠٠٩).

٢- العوامل التي تؤثر على أسعار الواردات المصرية :

يؤدي ارتفاع اسعار الواردات إلى تدهور معدل التبادل التجاري الصافي ويتأثر سعر الواردات المصرية بالعديد من العوامل التي ترتبط بجانب الطلب وعوامل ترتبط بجانب العرض في السوق العالمي من أهمها: (Hooper and others, 2000) (Hong, 1999) (Marquez, 1990) (Magee and Houthakker , 1969) (Kee and others, 2008) (Goldstein and Khan, 1985) (Helpman and others, 2008) (Jones, 2008) (Stern and Schumacher, 1976)

أهم العوامل المرتبطة بجانب الطلب على الواردات المصرية:

١. وجود بدائل لسلع الواردات في سوق العالم الخارجي:

إن وجود بدائل لسلع الواردات في سوق العالم الخارجي يساعد الدولة على تحسين سعر واردتها (تخفيضه)، من خلال قوى العرض المتنافسة وهو ما يحسن من معدل التبادل التجاري الصافي، أما عدم وجود بديل يجعل الدولة عرضه للاحتكار ورفع اسعار الواردات، مما يساهم في تدهور معدل التبادل التجاري. (الخضر، ٢٠١٠)

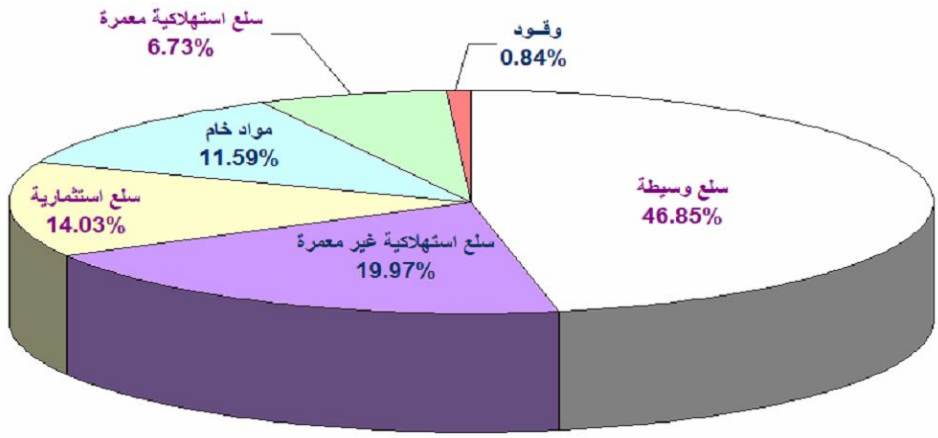

شكل (٣)
هيكل الواردات المصرية

المصدر: عبد العليم، انتصار وآخرون. (٢٠١٩). الهيكل السلعي لإجمالي قيمة الواردات المصرية حسب درجة الاستخدام خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨. جمهورية مصر العربية: القاهرة، وزارة التجارة والصناعة، عدد مارس.

من الشكل رقم ٣ يتضح أن السلع الوسيطة تمثل ٤٦,٨٥% والسلع الاستهلاكية غير المعمرة تمثل ١٩,٩٧% والسلع الاستثمارية تمثل ١٤,٠٣% والمواد الخام تمثل ١١,٥٩% والسلع المعمرة تمثل ٦,٧٣%، والوقود يمثل ٠,٨٥%. ومعظم هذه الواردات تمثل سوق احتكار قلة فعلى سبيل المثال الواردات من السلع الاستهلاكية المعمرة تمثل الأهمية النسبية للسيارات ٣٩,٠٤% من قيمتها الاجمالية، وأجهزة الهاتف ٢٨,٢٣% من قيمتها الاجمالية وهي لا تصنع في السوق المصري ويمثل انتاجها احتكار قله. كذلك الواردات من السلع الاستثمارية (الرأسمالية)، وكذلك الواردات من السلع الاستهلاكية غير المعمرة تمثل فيها الادوية ١٣,٩٩% وسيارات الركوب الخاصة ٥,٧٢%. ويعكس صعوبة إيجاد بدائل لهذه السلع خاصة عدم انتاجها في السوق المحلي. (وزارة التجارة والصناعة، ٢٠١٩)

٢. **تعدد استعمالات السلعة المستوردة:**

تختلف سلع الواردات المصرية في تعدد استعمالاتها حسب طبيعتها ونوعها، فهناك سلع لها استخدام وحيد كالأدوية والآلات والمعدات الاستثمارية، وهناك سلع لها استخدامات بديلة كالوقود والخامات، وإذا كان للسلعة المستوردة أكثر من استخدام، زادت أهميتها، وزاد كمية الطلب عليها، وارتفع سعرها، وتدهور نتيجة لذلك معدلات التبادل التجاري، خاصة إذا كانت السلعة المستوردة ضعيفة المرونة السعرية، هو يعني زيادة الخسائر من التجارة الدولية، مما يعني وجود علاقة عكسية بين تعدد استخدامات العالم الخارجي للسلعة المستوردة كمتغير مستقل وسعرها كمتغير تابع.

٣. **الدخل القومي لمصر:**

يمثل معامل ارتباط بيرسون بين الدخل القومي والواردات من السلع والخدمات (كل من المتغيرين بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكي) ٩٦,٩% بمستوى معنوية يقترب من الصفر

خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٩)، وكل زيادة قدرها دولار في الدخل القومي المصري تؤدي إلى زيادة الواردات من السلع والخدمات بمقدار ٠,٠٢٨٥ دولار

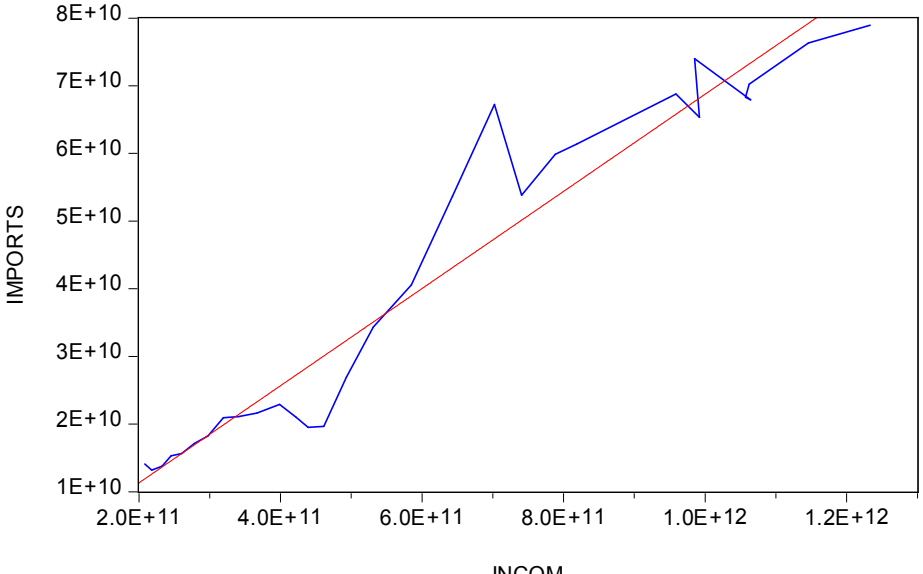

شكل رقم (٤)

العلاقة بين الواردات من السلع والخدمات (كمتغير تابع) والدخل القومي (كمتغير مستقل) القيمة بالدولار الامريكي بالأسعار الجارية

المصدر: مخرجات EVIEWS بالاعتماد على البنك الدولي. (٢٠٢١). بيانات.: للدخل القومي بالأسعار الجارية والواردات من السلع والخدمات بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكي Available at https://data.albankaldawli.org/indicator (Accessed on 10/1/2021)

فكلما زاد الدخل القومي لمصر زادت قدرتها الاستيرادية، وبالتالي زادت كمية واردتها، ويرتبط تأثير ذلك على معدل التبادل التجاري على نوع سوق السلعة المستوردة، ، وأهمية الواردات من السلعة كنسبة من الدخل، ولكن مع بقاء العوامل الأخرى على حالها ، فإن زيادة الدخل القومي لمصر يزيد من الانفاق على السلع المستوردة، أي زيادة الكمية المستوردة للسلعة، ويؤدي زيادة الطلب على السلعة المستوردة إلى ارتفاع سعرها ، وتدهور معدل التبادل التجاري. (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، ٢٠٠٥) (جار النبي، ٢٠١٣).

٤. مرونة الطلب على الواردات المصرية:

من الشكل رقم ٣ يتضح أن الواردات المصرية أما أنها سلع استثمارية ومستلزمات انتاج لا يمكن الاستغناء عنها في الانتاج، أو سلع استهلاك ضرورية كالقمح وهي بالتالي سلع ضعيفة المرونة، وارتفاع سعرها لا يؤدي إلى خفض الكمية منها. (شهاب، ٢٠١٢) ومن مصلحة مصر تخفيض أسعار واردتها، لأن تخفيض السعر يؤدي إلى نقص مدفوعات الواردات، وبذلك تحسن معدل التبادل التجاري، وزيادة اسعار الواردات تؤدي الى تدهور معدل التبادل التجاري،

وتدهور رصيد الميزان الجاري. (Magee and Houthakker ,1969) (Khan, M. and. ((Boylan, and others, 1980) Ross, 1975)

٥. **مدى ارتباط سلع الواردات بعادات وتقاليد وعقيدة وأذواق للمستورد:**

وينطبق ذلك على الواردات من الحج والعمرة، وهذه السلع أقل مرونة في حالة ارتفاع الأسعار، وذو مرونة مرتفعة في انخفاضها، وبالتالي ليس من مصلحة الدولة لأنه عند رفع الأسعار للواردات تتدهور معدلات التبادل التجاري للدولة المستوردة، وفي حالة انخفاض الأسعار يتحسن معدلات التبادل التجاري ولكن زيادة الكمية المطلوبة، يترتب عليها زيادة عجز الميزان الجاري، وبالتالي يكون في غير صالح الدولة، ويلاحظ أن تلك المتغيرات يصعب قياسها. (مريان، ٢٠١٢) (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ٢٠١٤) (علي، ٢٠١٤/٢٠١٥) (Seyoum, 2009)

٦. هيكل الواردات:

من هيكل الواردات المصرية بالشكل رقم ٣ يتضح مدى التخلف التكنولوجي للصناعات المصرية، وهي سلع ضرورية، وبالتالي مرونة الطلب السعري ضعيفة، اما التوزيع الجغرافي للواردات يوضحه الشكل التالي:

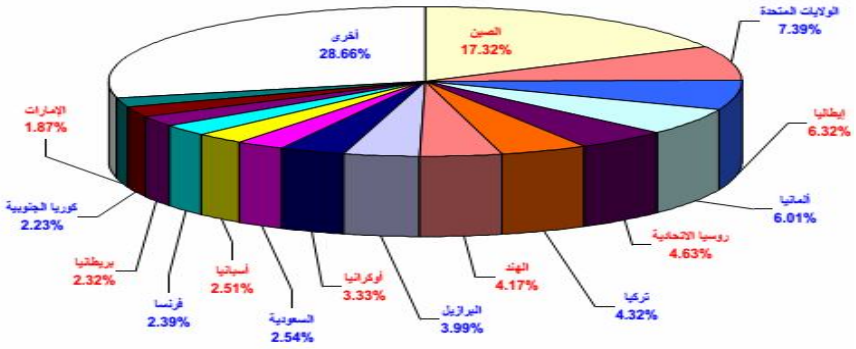

شكل (٥)

أكثر الدول أهمية للواردات المصرية

المصدر: عبد العليم، انتصار وآخرون. (٢٠١٩). الهيكل السلعي لإجمالي قيمة الواردات المصرية حسب درجة الاستخدام خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨. جمهورية مصر العربية: القاهرة، وزارة التجارة والصناعة، عدد مارس.

يوضح الشكل رقم ٥ أكثر الدول أهمية للواردات المصرية حيث تتركز في ١٥ دولة تمثل ٧١,٣٤% من قيمة الواردات وتأتي الصين في المرتبة الأولى بنسبة ١٧,٣٢%، ثم الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة التانية٧,٣٩%، ثم ايطاليا في المرتبة الثالثة بنسبة ٦,٣٢%، ثم المانيا في المرتبة الرابعة بنسبة ٦,٠١%، ثم روسيا الاتحادية في المرتبة الخامسة بنسبة ٦,٦٣%، والتركز الجغرافي للواردات ليس في صالح الدولة المستوردة، وبالتالي التركز السلعي والجغرافي للواردات يؤدي إلى تدهور معدلات التبادل التجاري، (Cui, and Syed, (2007) (Towbin and Weber, 2010). (محمد، ٢٠٠٦) (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ٢٠١٣) (حامد، ٢٠١٧) (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٧) (البنك الدولي، ١٩٧٩) (عبد

الشفيع، ١٩٨٤) .(Winters, 1991).(Cui and Syed, 2007) (Towbin and _ Weber, 2010)

عوامل تؤثر على كل من أسعار الصادرات وأسعار الواردات

هناك عوامل تؤثر على أسعار الصادرات وأسعار الواردات معا، ويتوقف الأثر النهائي لها على معدل التبادل التجاري على قوة واتجاه تأثيرها على اسعار الصادرات وقوة واتجاه تأثيرها على أسعار الواردات، ومن أهم هذه العوامل:

– **سعر الفائدة:** (محمد، ٢٠١١) (بوخاري، ٢٠١٠) (نعيمة، ٢٠١٠/٢٠١١) (شوقي، ٢٠١١)

سعر الفائدة المحلي: يعتبر سعر الفائدة هو تكلفة عنصر رأس المال في العملية الانتاجية، وبالتالي ينعكس أثره في سعر المنتج، وانخفاض سعر الفائدة المحلي يترتب علية جذب رأس المال الأجنبي المباشر، وخفض سعر وحدة الصادرات، وزيادة الطلب عليها، ويتوقف زيادة الطلب عليها وفقا لمرونة الطلب السعرية على الصادرات، كما أن تخفيض سعر الفائدة المحلي يمكن من إعطاء تسهيلات ائتمانية للمستورد ، وبالتالي فإن انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى خفض معدل التبادل التجاري، وتتوقف المكاسب المحققة على مرونة الطلب السعرية على الصادرات.

كما أن ارتفاع سعر الفائدة المحلي يؤدي إلى خفض كمية الواردات، لانخفاض السيولة المحلي، وهي كانت أحد أدوات الإصلاح الاقتصادي لخفض الطلب وعلاج عجز ميزان المدفوعات المصري، ويتوقف ذلك أيضا على مرونة الواردات، فالسلع الواردات لاستثمارية والادوية والمستلزمات الطبية ضعيفة المرونة ولا تتأثر بسعر الفائدة.

سعر الفائدة العالمي: يؤثر سعر الفائدة العالمي على سعر وحدة الواردات، فانخفاضه يخفض سعر وحدة الواردات، وبالتالي يحسن من معدل التبادل التجاري الصافي، وترتبط المكاسب المحققة بمرونة الطلب السعرية على الواردات، فكلما كانت الواردات أقل مرونة كلما زادت مكاسب التجارة، والعكس صحيح.

يعني ما سبق أن معدل التبادل التجاري الصافي يتأثر بسعر الفائدة النسبي (سعر الفائدة المحلي /سعر الفائدة الخارجي)، وانخفاض هذه النسبة عن ١٠٠% يترتب عليها زيادة سعر الواردات وانخفاض سعر الصادرات، وينعكس ذلك في تدهور مؤشر معدل التبادل التجاري الصافي، ومحصلة مكاسب التجارة تتوقف على مرونة كل من الصادرات والواردات، فكلما كانت الواردات أقل مرونة والصادرات أكثر مرونة زادت مكاسب الدولة من التجارة الخارجية.

– **السياسة التجارية المتبعة (شيحة، ٢٠٠٣)**

تؤثر السياسات التجارية التي تتبعها مصر على كل من الصادرات والواردات، وأيا كان نوع السياسة التجارية هل هي حماية أم التحرير، فهناك مجموعة من أدوات السياسة التجارية، يمكن تقسيمها إلى سياسات توثر على الواردات، وهي الرسوم الجمركية ونظام الحصص، والقيود الطوعية على الواردات، مثل الاتفاقات السلعية الدولية وقواعد المنشأ، وتؤثر تلك السياسات على أسعار الواردات وبالتالي على معدل التبادل التجاري، فاتباع الدولة سياسة الاحلال محل الواردات، مع وجود جهاز انتاجي مرن، يساعد على زيادة القدرة التنافسية للدولة وزيادة قدرتها التفاوضية تخفيض سعر وحدة الواردات مما يكون له أثر ايجابي في تحسين معدلات التبادل الدولي. (كريانيين، ٢٠٠٧) ويرى البعض أن سياسات الحماية التي تتخذها

الدولة المستوردة تدفع الدولة المصدرة إلى تخفيض سعر تلك المنتجات حتى لا تفقد سوقها، وهو يؤدي إلى تحسين معدلات التبادل التجاري في صالح الدولة المستوردة، ويكون ذلك مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، لأن تأثير الحماية على خفض الأسعار لسلع الواردات يتوقف على طبيعة ونوع ومرونة سلع الواردات. (شيحة، ٢٠٠٣) (نعيمة، ٢٠١٥/٢٠١٦)

كما أن هناك مجموعة من الأدوات تؤثر على الصادرات وهي الرسوم على الصادرات، ونظام الحصص ورخص التصدير، ودعم الصادرات. (كريانيين، ٢٠٠٧) ففرض رسوم على الصادرات يؤدي إلى ارتفاع سعرها وتحسن معدلات التبادل التجاري، ويؤدي ذلك لزيادة مكاسب الدولة أذا كانت الطلب السعرى على سلع الصادرات ضعيف المرونة وهناك احتكار لإنتاج السلعة أما إذا كان الطلب السعري لسلع الصادرات شديد المرونة فإن ارتفاع اسعار الواردات تؤدي إلى انخفاض الايراد من الصادرات ناتج عن انخفاض الكمية وتنخفض مكاسب الدولة، وكذلك فإن لجوء الدولة لحصص ورخص الصادرات يزيد من احتكار تلك السلع، وزيادة أسعارها، وتحسن معدل التبادل الدولي، وكما سبق تتوقف المكاسب على مرونة الطلب السعري لسلع الصادرات، أما دعم الصادرات فيكون الهدف منه تخفيض سعرها لزيادة القدرة التنافسية والسيطرة على السوق العالمي للسلعة، ورغم أنه يؤدي إلى تدهور معدل التبادل التجاري، إلا أن الهدف منه زيادة المكاسب نتيجة زيادة الطلب العالمي على السلعة المصدرة ، ويعني ذلك أنه يعتمد على المرونة الشديدة للطلب السعري للسلعة، اما إذا استخدم في حالة الطلب السعري ضعيف المرونة، فهو يؤدي في المدى القصير إلى نقص مكاسب الدولة، ولذلك يكون الهدف منه في المدى الطويل ازاحة المنافسين من السوق والسيطرة عليه. (عوض الله، ٢٠٠٣) (صقر، ٢٠٠٠/٢٠٠١) (شهاب، ٢٠٠٧)

- **نوع سوق الصادرات والواردات**

سبق توضيح أن هناك تركز في الأهمية النسبية لدول الواردات المصرية في ١٥ دولة، ويمكن ارجاع ذلك أن السلع التكنولوجية والاستثمارية وسلع السيارات والتليفون هي سوق احتكار قلة، وكذلك سوق الصادرات المصرية يركز على ١٥ دولة ذات اهمية نسبية، مع اهمال الدول العربية والافريقية، وتفتقر السلع ذات الأهمية النسبية في الصادرات إلى السلع ذات الميزة النسبية، وذلك ليس في صالح معدل التبادل التجاري حيث تتوقف قدرة الدولة سواء مصدرة أو مستوردة في التحكم في السعر، على طبيعة سوق السلعة، فسلع المنافسة الكاملة لا تستطيع الدولة التحكم في سعرها ،سواء مصدرة أم مستوردة، ويتحكم في سعرها سوق عالمي للسلعة، أما إذا كانت الدولة تحتكر تصدير السلعة فيمكنها التحكم في السعر، وبالتالي يمكنها التحكم في معدل التبادل التجاري وجعله في صالحها ويساهم في تحسن معدل التبادل التجاري. (Baldwin and Gu, 2004) (Aw and Hwang, 1995) (Seyoum, 2009)

- **سعر الصرف الجنية المصري:**

التغير في سعر الصرف الجنيه المصري يؤثر على أسعار الصادرات المصرية في السوق العالمي، واسعار وارداتها في السوق المحلي، فانخفاض سعر صرف العملة الجنيه المصري ، يخفض سعر صادرات مصر في السوق العالمي، مما يعمل على زيادة الطلب على الصادرات المصرية، وتشير تقارير صندوق النقد الدولي أن تحركات سعر الصرف لا يزال تأثيرها كبيرا على التجارة وفقا لتجربة كل من الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، أن حدوث انخفاض بنسبة ١٠% في سعر الصرف الفعلي الحقيقي لعملة

أي اقتصاد يرفع صافي الصادرات الحقيقية بمتوسط ٥،١ % من إجمالي الناتج المحلي، مع تفاوت كبير بين البلدان حول هذا المتوسط .وبالرغم من أن تحقق الآثار الكاملة يستغرق عدة سنوات، فإن قدرا كبيرا من التعديل يطرأ في العام الأول. يلاحظ أن سعر الصادرات بالعملة المحلية لم يتغير، وهو ما يعني زيادة المكاسب للدولة المصدرة. (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٥) فانخفاض اسعار الصرف للدولة المصدرة **يؤثر على كمية الصادرات، ويتوقف ذلك الأثر على مرونة الطلب السعرية للصادرات،** فإذا كان الطلب السعري شديد المرونة، كان ذلك في صالح الدولة المصدرة، ويحث عكس ذلك في حالة ارتفاع سعر الصرف. (محمد، ٢٠٠٨)

ويؤثر انخفاض سعر صرف الجنيه المصري على اسعار واردات الدولة في السوق المحلي، حيث يؤدي إلى ارتفاع سعر الوحدة بالعملة المحلية، ويترتب عليه تدهور معدل التبادل التجاري، ويتوقف أثر ذلك على خفض كمية الواردات، وهو كان احد النقاط الخلافية بين مصر وصندوق النقد الدولي في اتفاق الاصلاح الاقتصادي ١٩٩١/٩٠م، حيث يرى صندوق النقد الدولي ضرورة خفض سعر صرف الجنيه المصري لزيادة الصادرات وخفض الواردات وتحسين الميزان الجاري، وكانت وجهة نظر مصر أن سلع الواردات ضعيفة المرونة لأنها سلع استثمارية ومستلزمات انتاج لا يوجد البديل المحلي لها، وبالتالي لا تنخفض كميتها، وبالتالي فإن خفض سعر الجنية المصري يؤدي إلى تدهور معدل التبادل التجاري في غير صالح مصر ، وحتى تزيد ارباح التجارة لمصر يجب أن تصدر وتستورد سلع شديد، وذلك مع بقاء العوامل الأخرى على حالها. (زكي، ٢٠٠٨) (نعمة، ٢٠١١) (محمد، ٢٠٠٨) (الجبالي، ٢٠١٥).

- **التكامل الاقتصادي:**

وقعت مصر العديد من الاتفاقات التجارية الدولية للتكامل الاقتصادي، من أهمها الشراكة المصرية الأوربية، واتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (كويز QIZ)، واتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى (GAFTA)، واتفاقية السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (COMESA)، واتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا، وحلل الاقتصادي الأمريكي جاكوب فاينر J. Viner إثر التكامل الاقتصادي من خلال أثر خلق التجارة Trade Creation ، وهو التحول من منتجين غير اكفاء إلى منتجين أكفاء، حيث يتم إحلال جزء من الإنتاج المحلي، للبلد العضو بالتكامل، بإنتاج أقل تكلفة مستورد من الدول ا الأخرى الأعضاء بالتكامل، ويؤدي ذلك إلى تحسن معدل التبادل التجاري وزيادة المكاسب، وهناك اثر نتيجة تحول التجارة Trade Diversion ، ويعني هذ الأثر التحول من منتجين أكفاء إلى غير أكفاء نتيجة إحلال واردات مرتفعة التكلفة مستوردة من أحد الدول الأعضاء بالتكامل محل واردات كانت تستورد من بلد غير عضو، ويؤدي هذ الأثر إلى تدهور معدل التبادل التجاري ومكاسب التجارة. ويكون الاثر النهائي هو الأثر الصافي لأثر خلق التجارة وأثر تحول التجارة. (المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ٢٠٠٩) وبصفة عامة تزيد التكتلات الاقتصادية القدرة التنافسية للدول الأعضاء في السوق العالمي والهيمنة عليها، وزيادة الدول الأعضاء في التكتل يزيد من قدرتها في التفاوض، مما يساعد على تحسين معدلات التبادل التجاري. (أبو ستيت، ٢٠٠٤) (العيساوي، ٢٠١٢) وانتهت بعض الدراسات إلى أن مصر لم تستفد كما يجب من تلك الاتفاقات، رغم اهميتها ولم يظهر أي تحسن في معدل التبادل التجاري. (سعد، ٢٠١٢)

- **معدل التضخم** :

يتوقف أثر التضخم على معدل التبادل التجاري على درجة مرونة سلعة الصادرات وسلعة الواردات ، فإذا ارتفع معدل التضخم الداخلي على معدل التضخم الخارجي، يؤدي إلى انخفاض كمية الصادرات إذا كان الطلب مرن ، ويقل ذلك الأثر إذا كان الطلب ضعيف المرونة وهنا يزيد سعر الصادرات، وينخفض سعر الواردات، ويتحسن معدل التبادل التجاري، ولكن أثر ذلك على ارباح التجارة يتوقف على مرونة كل من الصادرات والواردات، فإذا كانت الصادرات والواردات اكثر مرونة ، انخفضت أرباح التجارة الخارجية، وإذا كانت كل منهما لا تتأثر ارباح التجارة ، أما إذا كانت الصادرات مرنه والواردات غير مرنة، يؤدي ذلك لانخفاض ارباح التجارة وتعاني مصر من ارتفاع معدلات التضخم منذ الثمانيات، كانت هدف للإصلاح الاقتصادي الذي بدء عام ١٩٩١/١٩٩٠ وبرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدء عام ٢٠١٦م، وفي ظل عدم مرونة الواردات فإن ذلك يسبب تدهور معدل التبادل التجاري. (العبدلي، ٢٠١٠) (الدناصوري،٢٠١٣) (عبد العظيم، ١٩٩٨).

مما سبق يتضح أن معظم المتغيرات السابقة تؤثر على معدل التبادل التجاري من خلال تأثيرها على كمية الصادرات وكمية الواردات، ودرجة مرونة كل منها، وأن منها ما هو قابل للقياس، ومنها ما يصعب قياسه، مع صعوبة تحديد الأثر النهائي لكل منها على معدل التبادل التجاري، بسبب الأثر النهائي على أسعار الصادرات وأسعار الواردات، الذي قد يحول الاثر القوي على أسعار الصادرات وأسعار الواردات إلى أثر ضعيف أو ينعدم الأثر على معدل التبادل التجاري.

رابعا: تطور مؤشر صافي معدل التبادل التجاري في جمهورية مصر العربية

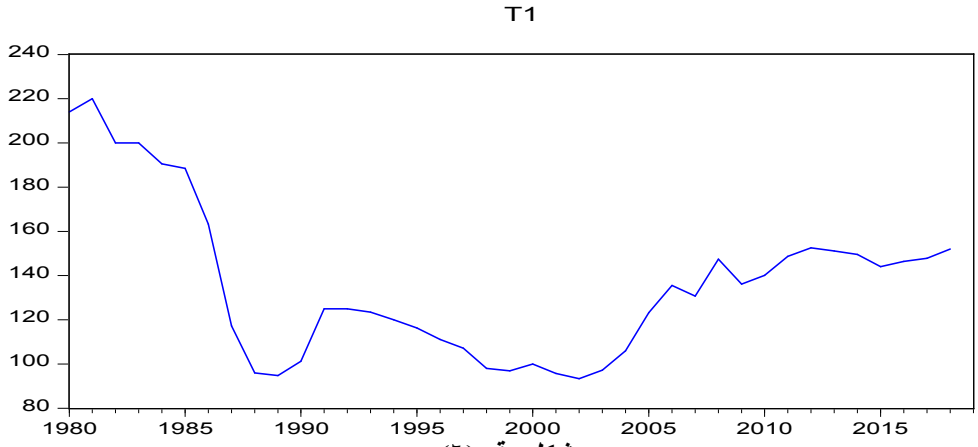

شكل رقم (٦)

شكل يوضح تطور مؤشر صافي التبادل التجاري (T1) خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٨)

المصدر: مخرجات EVIEWS10 بالاعتماد على بيانات البنك الدولي خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٨

Available at http://data.albankaldawli.org/indicator (Accessed on 1/10/2020))

من الشكل السابق يتضح أن أعلى قيمة لمؤشر صافي معدل التبادل التجاري خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٨) كانت ٢٢٠% عام ١٩٨١ تليها القيمة ٢١٤% عام ١٩٨٠، وقد انخفض المؤشر إلى ١٥٢% عام ٢٠١٨ بمعدل نمو سنوي سالب (-٠,٨) خلال الفترة، ورغم التدهور في مؤشر صافي معدل التبادل التجاري ورغم التدهور في مؤشر صافي معدل التبادل التجاري، إلا أنها في صالح مصر باستثناء الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٣) وعامي ١٩٨٨ و١٩٨٩، حيث كان مؤشر صافي معدل التبادل التجاري أقل من ١٠٠% .

وبلغ أعلى معدل نمو سلبي (-١٥) خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٩)، حيث انخفض من ٢١٤% عام ١٩٨٠ و٢٢٠% عام ١٩٨١ إلى ٩٦% عام ١٩٨٩، ويمكن ارجاع ذلك إلى أن تلك الفترة عانت فيها مصر من الاختلالات الهيكلية تتمثل في اختلال التجارة الخارجية واختلال بين الادخار والاستثمار واختلال في الموارد المحلية وعجز الموازنة العامة للدولة، وزيادة الديون الخارجية، مما تطلب ضرورة اجراء اصلاح اقتصادي، وقد بلغ متوسط تلك الفترة ١٦٨%.

أما الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠) فقد ارتفع المنحنى خلال الثلاث سنوات الأولى ثم عاود الهبوط مرة اخرى ولكن بميل أقل، فخلال هذه الفترة انخفض معدل النمو السلبي إلى (-٢,١٩)، ويمكن ارجاع ذلك إلى أنه خلال تلك الفترة طبقت مصر سياسة الاصلاح الاقتصادي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مما ترتب عليه علاج مشاكل الاقتصاد القومي من خلال برنامج التثبيت الاقتصادي وبرنامج التكييف الهيكلي، فترتب عليها تخفيض ميل المنحنى، ورغم ذلك كان متوسط تلك الفترة ١١١%، وهو أقل من متوسط الفترة السابقة.

خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٠) فرغم تباطؤ المنحنى إلى أن ميله موجب، فقد ارتفع مؤشر صافي معدل التبادل التجاري تدريجيا من ٩٥,٧% إلى ١٤٠,١%، بمعدل نمو سنوي موجب (٦,٢٨) خلال الفترة، ويمكن ارجاع ذلك إلى استكمال مصر الاصلاح الاقتصادي من خلال برنامج التكييف الهيكلي، وزيادة اهمية القطاع الخاص في الإنتاج وبرنامج الخصخصة، والعمل على تحسين بيئة الأعمال، وقد بلغ متوسط الفترة ١٢٠,٥% وهو اعلى من الفترة الثانية وأقل من الفترة الأولى.

خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٥) رغم زيادة مؤشر صافي معدل التبادل التجاري من ١٤٨,٧% عام ٢٠١١إلى ١٥٢,٥% عام ٢٠١٢ إلا أنه عاود الانخفاض التدريجي خلال باقي سنوات الفترة ليصل إلى ١٤٤% عام ٢٠١٥ بمعدل نمو سلبي (- ١,٢) خلال الفترة مما يعكس وجود انتكاسة في المؤشر بسبب ثورة يناير ٢٠١١، بمتوسط ١٤٩% خلال الفترة وهو أعلى من الفترة الثانية والثالثة وأقل من الفترة الأولى.

خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠١٨) رغم تباطؤ المنحنى إلا أن ميله موجي حيث ارتفع مؤشر صافي معدل التبادل التجاري من ١٤٦,٤% إلى١٥٢% بمعدل نمو موجب (٢,٨) ويمكن ارجاع ذلك لسياسة الاصلاح الاقتصادي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عام٢٠١٦، والتي حققت نتائج ايجابيه، وبلغ متوسط الفترة ١٤٩ %.

يتضح مما سبق أنه رغم تدهور مؤشر صافي معدل التبادل التجاري خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٨)، إلا أنها باستثناء بعض السنوات في صالح مصر، وسياسات الاصلاح الاقتصادي لها تأثير إيجابي حيث بطأت من الميل السالب للمنحنى وحولته إلى ميل موجب. مع

وجود تأثير سلبي لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ حيث حولت الميل الموجب إلى ميل سالب. ويمكن **تفسير ذلك كآلاتي:**

خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٩)

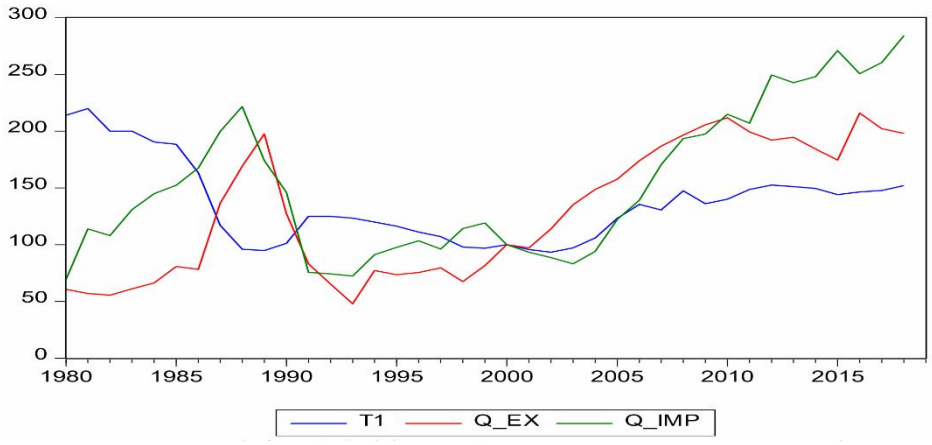

شكل رقم (٧)

شكل يوضح تطور مؤشر صافي التبادل التجاري (T1) ومؤشر كمية الصادرات (Q_EX) ومؤشر كمية الواردات (Q_IMP) خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٨)

المصدر: مخرجات EVIEWS10 بالاعتماد على بيانات البنك الدولي خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٨

Available at http://data.albankaldawli.org/indicator (Accessed on 1/10/2020))

من الشكل السابق يتضح أنه خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٩) يوجد انخفاض تدريجي في مؤشر معدل التبادل التجاري من ٢١٤% عام ١٩٨٠ إلى ٩٤,٨% عام ١٩٨٩ ، ويرجع ذلك إلى أنه رغم زيادة مؤشر كمية الواردات ومؤشر كمية الصادرات إلا أنه دائما مؤشر كمية الواردات أعلى من مؤشر كمية الصادرات ، وتلك الفجوة اثرت بالسلب على مؤشر معدل التبادل التجاري، ويرجع ذلك إلى أن الاقتصاد المصري يعاني من عدة اختلالات اقتصادية داخلية وخارجية خلال تلك الفترة تتمثل في اختلال بين الصادرات والواردات تمثلت في عجز ميزان الدفوعات ، واختلال بين الايرادات العامة والنفقات العامة تمثلت في عجز الموازنة العامة للدولة، واختلال بين الادخار والاستثمار ، واختلال في فجوة الموارد المحلية نتيجة الفجوة بين الانتاج والاستهلاك. (لطفي، ١٩٩٥).

خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠)

من الشكل السابق يتضح وجود ارتفاع تدريجي مؤشر معدل التبادل التجاري من ٢١٤ ٩٤,٨% عام ١٩٨٩ إلى ١٢٥% عام ١٩٩٢، ثم انخفض مؤشر معدل التبادل التجاري تدريجيا إلى ٩٦,٩% عام ١٩٩٩.

ويرجع ذلك إلى أنه رغم وجود انخفاض تدريجي في مؤشر كمية الواردات ومؤشر كمية الصادرات خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٢) إلا أنه دائما مؤشر كمية الواردات أعلى من

مؤشر كمية الصادرات ، وترتب على ذلك انخفاض الفجوة مما أثر بالإيجاب على مؤشر معدل التبادل التجاري، أما خلال الفترة (١٩٩٣-١٩٩٩) فقد ارتفع تدريجيا مؤشر كمية الواردات ومؤشر كمية الصادرات ولكن مؤشر كمية الواردات أعلى من مؤشر كمية الصادرات، وترتب على ذلك زيادة الفجوة بين مؤشر كمية الصادرات ومؤشر كمية الواردات مما أثر سلبيا على بانخفاض مؤشر معدل التبادل التجاري .

. (World bank, 1993) (Subramanian, Sept. 1997) (Khattab, 1999).
(العنتري، ١٩٩٤) (مكرم الله، ١٩٩١) .(Omran, 2004) (، World Bank 1997)
(عبد العظيم، ١٩٩٦)

خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠)

من الشكل السابق يتضح وجود زيادة تدريجية في مؤشر معدل التبادل التجاري حتى بلغ ١٤٠% عام ٢٠١٠، ويرجع ذلك إلى وجود زيادة تدريجية في مؤشر كمية الصادرات ووجود زيادة تدريجية في مؤشر كمية الواردات مع ملاحظة أن منحنى كمية الصادرات يعلو منحنى كمية الواردات، مما يعني وجود فجوة موجبة بينهما ساهمت في ارتفاع تدريجي في مؤشر معدل التبادل التجاري.

ويعكس التحليل السابق أنه خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٠) وهي فترة الاصلاح الاقتصادي ، أن الاصلاح الاقتصادي ظهرت نتائجه على كمية الصادرات وكمية الواردات، بعد انتهاء المرحلة الأولى من الاصلاح خلال الفترة (١٩٩١-١٩٩٨) التي شملت برنامج التثبيت الاقتصادي وبرنامج التكييف الهيكلي، حيث ركز البرنامج الاول على تكميش الطلب وركز البرنامج الثاني على زيادة العرض ،وتحقيق التوازن وإزالة التشوهات، مما ترتب عليه تحسن في مؤشر معدل التبادل التجاري ومؤشر كمية الصادرات ومؤشر كمية الواردات وتحول الفجوة السالب إلى فجوة موجبة بين مؤشر كمية الصادرات ومؤشر كمية الواردات. (World bank, 1993) (Subramanian, Sept. 1997) (Khattab, 1999).) (World Bank 1997)
، .(Omran, 2004) (العنتري، ١٩٩٤) (مكرم الله، ١٩٩١) (عبد العظيم، ١٩٩٦).

خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٥)

يلاحظ أن الاثار السلبية لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ لم تظهر أثارها على مؤشر معدل التبادل التجاري إلا بعد عام ٢٠١٢ ، حيث وجد انخفاض تدريجي في مؤشر معدل التبادل التجاري من ١٥٢,٥% عام ٢٠١٢ إلى ١٤٤% عام ٢٠١٥، وهذه الاثار نتيجة للآثار السيئة لسياسة الاصلاح الاقتصادي على مؤشر كمية الصادرات التي بدأت انخفاضها من عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠١٥وزيادة مؤشر كمية الواردات من عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠١٥، مع ملاحظة أن مؤشر كمية الواردات يعلو مؤشر كمية الصادرات مما يعني وجود فجوة سالبة تزايدت حتى عام ٢٠١٥، ترتب عليها انخفاض في مؤشر معدل التبادل التجاري.

خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠١٨)

من الشكل السابق يتضح وجود ارتفاع تدريجي مؤشر معدل التبادل التجاري من ١٤٦,٤٤١% عام ٢٠١٦ إلى ١٥٢,٢٧١% عام ٢٠١٨، ويرجع ذلك إلى أنه رغم وجود انخفاض تدريجي في مؤشر كمية الصادرات إلا أن مستويتها كانت أعلى من الفترة التي سبقتها ورغم أن مؤشر كمية الواردات ارتفع تدريجيا وكان اعلى من الفترة التي سبقته، و كانت الفجوة

بينها بالسالب ومتزايدة ، ولكن في مستوى الفترة التي سبقتها، ويرجع ذلك إلى أن هذه الفترة شهدت تطبيق مصر لسياسة الاصلاح الاقتصادي، التي هدفت إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومعالجة اختلالات الاقتصاد الكلي من خلال تحرير نظام سعر الصرف، وتدابير ضبط أوضاع المالية العامة، وإصلاحات قطاع الطاقة. وقد ساعدت هذه التدابير على حفز معدلات النمو، وتراجع عجز الموازنة العامة للدولة، وخفض نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي، وإعادة تجديد الاحتياطيات الأجنبية. وساعدت إصلاحات قطاع الطاقة على القضاء على النقص الحاد في إمدادات الكهرباء، وفي الوقت نفسه على تحفيز الاستثمارات في مصادر الطاقة المتجددة. كما أجرت الحكومة إصلاحات تشريعية رئيسية لتحسين مناخ الأعمال، مما انعكس بصورة إيجابية على ترتيب تصنيفها الائتماني السيادي . (البنك الدولي، ٢٠١٥) (سليمان، ٢٠١٨) (وزارة المالية، ٢٠١٦) (وزارة المالية، ٢٠١٦) (المومني، ٢٠١٨) (سعودي، ٢٠١٨) (البنك الدولي، ٢٠٢٠) (IMF, 2019)

واستمرت تلك النتائج بعد عام ٢٠١٨، حيث ارتفع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في مصر إلى ٥,٦% في السنة المالية ٢٠١٩ ، مقارنة بنسبة ٤,٦% في السنوات الثلاث السابقة، وانخفض معدل التضخم إلى ٥,٨% في المتوسط مقابل ١٤% في النصف الأول من السنة المالية ٢٠١٩، مدعوما بالتأثير الإيجابي لسنة الأساس واحتواء معدل التضخم في أسعار الأغذية، وانخفض عجز الموازنة إلى ٨,١% من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية ٢٠١٩ مقابل ٩,٧% في العام السابق، انخفضت نسبة الدين الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي بصورة حادة (بنسبة ١٨ نقطة مئوية على مدى العامين الماضيين)، إلا أنها لا تزال مرتفعة بنسبة ٩٠,٣% في نهاية السنة المالية ٢٠١٩، ولا تزال مدفوعات الفوائد الكبيرة تشكل عبئا ثقيلا على الموازنة، استقرت الاحتياطيات الأجنبية عند ٤٥,٥ مليار دولار في نهاية فبراير ٢٠٢٠، وهي تغطي ٨ أشهر من الواردات السلعية؛ وتمت زيادتها على مدار السنوات الثلاث الأخيرة، بشكل رئيسي من خلال تحويلات المغتربين والمهاجرين وإصدارات سندات بعملات أجنبية وشراء الأجانب لسندات وأذون الخزانة، إلى جانب الاقتراض الخارجي. ولكن الصادرات والاستثمارات الأجنبية المباشرة لم تتعاف بعد. (البنك الدولي، ٢٠٢٠).

المبحث الثاني :استخدام النماذج القياسية في تحليل محددات معدل التبادل التجاري في جمهورية مصر العربية "دراسة قياسية"

يهتم هذا المبحث بالدراسة القياسية لمحددات معدل التبادل التجاري في جمهورية مصر العربية، بالاعتماد على سلسلة بيانات البنك الدولي خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٨)، لكل من المتغيرات الاقتصادية الأتية:

م	رمز المتغير	تعريفه
1	YEAR	السنة
2	T1	مؤشر صافي معدل التبادل التجاري بالمقايضة (٢٠٠٠ = ١٠٠)
3	Q_IMP	مؤشر حجم الواردات (٢٠٠٠ = ١٠٠)
4	Q_EX	مؤشر حجم الصادرات (٢٠٠٠ = ١٠٠)
5	EX1	سعر صرف رسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي، متوسط الفترة)
6	GDP1	نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)

م	رمز المتغير	تعريفه
7	CPI	الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية (٢٠١٠ = ١٠٠)
8	INT1	سعر الفائدة على الودائع (%)
9	INV1	إجمالي تكوين رأس المال (% من إجمالي الناتج المحلي)
10	INF1	التضخم، معامل تكميش إجمالي الناتج المحلي (% سنويا)
11	POP	تعداد السكان، الإجمالي
12	DT6	أرصدة الدين الخارجي (% من إجمالي الدخل القومي)
13	S1	إجمالي الادخار (% من إجمالي الناتج المحلي)
14	CPI	الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية (٢٠١٠ = ١٠٠)

نظراً لوجود علاقات ارتباط قوية بين المتغيرات، كانت هناك استحالة الوصول إلى نتائج، وباستخدام طريقة الانحدار المتعدد التدريجي Stepwise Multiple Regression باستخدام برنامج SPSS، كانت نتائج النموذج غير معنوية، ونظرا لأن الدراسة انتهت أن معظم محددات معدل التبادل التجاري توثر علية نتيجة تأثيرها على كمية الصادرات والواردات، لذلك تم إيجاد الانحدار المتعدد باستخدام طريقة OLS بين مؤشر صافي معدل التبادل التجاري بالمقايضة (٢٠٠٠ = ١٠٠) كمتغير تابع و مؤشر حجم الصادرات(٢٠٠٠م=١٠٠%) و مؤشر حجم الصادرات(٢٠٠٠م=١٠٠%) كمتغيرات مستقلة ولكن لم يتم قبول النموذج نظرا لعدم معنويته، لذلك تم اللجوء إلى نماذج VAR ، وبعد الانتهاء من نموذج VAR واختباراته، تم إيجاد العلاقة بين مؤشر حجم الصادرات(٢٠٠٠م=١٠٠%) و مؤشر حجم الصادرات(٢٠٠٠م=١٠٠%) واهم المتغيرات المستقلة التي تؤثر على كل منها من المتغيرات المذكورة بالجدول السابق .

أولاً: النموذج القياسي VAR:

- اختبار جذر الوحدة

تم الاعتماد على اختبار KPSS ومن بيانات الجدول رقم (١) يتضح استقرار كل من T1, Q_EX, Q_IMP عند المستوى، بمستوى معنوية ١%

- فترة الإبطاء المثلى

ومن بيانات الجدول رقم (٢) يتضح أن فترة الإبطاء المثلى فترة واحدة وفق معيار Schwarz information criterion

- **تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتى Vector Autoregressive Model**

يحتوي جدول رقم (٣) على نماذج VAR وسوف يتم التركيز على النموذج الأول الذي يرتبط بفروض الدراسة، والنموذج المقدر:

T1=-0.674664+0.195997 Q_EX (-1) -0.145449 Q_IMP (-1) +0.970044 T1(-1)

ويلاحظ أن النموذج ككل معنوي بمستوى معنوية يقترب من الصفر، وجميع المتغيرات التفسيرية معنوية بمستوى معنوية يقترب من الصفر، كما أن ٩٥,٥% من التغير في التغير في

المتغير التابع يرجع إلى المتغيرات المستقلة في المتجه، و٤,٥% من التغير في المتغير التابع يرجع إلى عوامل أخرى لم تؤخذ في الحسبان، وبإجراء الاختبارات التشخيصية يتضح أن الواقي لا تعاني من مشاكل القياس، كالارتباط الذاتي وعدم ثبات التباين كما أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

●اختبار استقراريه النموذج

شكل رقم (٨)

اختبار جذر الوحدة للنموذج

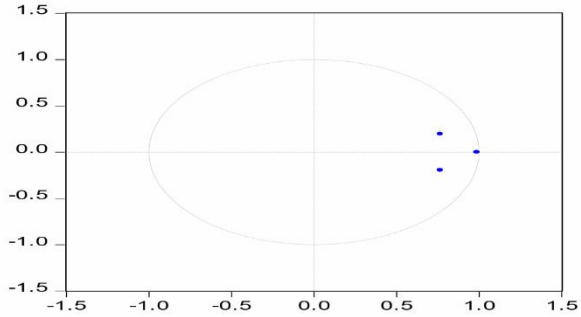

المصدر: مخرجات EVIEWS10بالاعتماد على بيانات البنك الدولي خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٨

Available at http://data.albankaldawli.org/indicator (Accessed on 1/10/2020))

من خلال استعراض دائرة الوحدة في الشكل رقم (٨)، يتضح أن جميع الجذور أقل من الواحد وتقع داخل الدائرة، وعليه يعتبر متجه الانحدار الذاتي VAR (1)مستقر، ويؤكد تلك النتيجة الجدول رقم (٤) الذي يوضح أن جميع الجذور أقل من الواحد، أي تقع داخل الدائرة الأحادية

●الدراسة الديناميكية لنموذج متجه الانحدار الذاتي

١/٥ اختبار السببية:

يتم تحديد اتجاه التأثير من خلال العلاقات السببية وذلك باستخدام اختبار VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests لنموذج الانحدار الذاتي VAR فمن جدول رقم (٥) يتضح أن المتغير المستقل مؤشر حجم الصادرات (٢٠٠٠ = ١٠٠) Q_EX منفرد يسبب (يؤثر على) المتغير التابع مؤشر صافي معدل التبادل التجاري بالمقايضة (٢٠٠٠ = ١٠٠) (T1) بمستوى معنوية α=0.03%، و المتغير المستقل مؤشر حجم الواردات (٢٠٠٠ = ١٠٠) Q_IMP منفرد يسبب (يؤثر على) المتغير التابع مؤشر صافي معدل التبادل التجاري بالمقايضة (٢٠٠٠ = ١٠٠) (T1) بمستوى معنوية 0.32%= α، كما أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تسبب (تؤثر على) المتغير التابع مؤشر صافي معدل

التبادل التجاري بالمقايضة (٢٠٠٠ = ١٠٠) (T1) بمستوى معنوية 0.13%=α، ويؤكد ذلك صحة تمثيل النموذج .

٢/٥ تحليل دوال الأثر والاستجابة Impulse Response Function

شكل رقم (٩)

تحليل أثر الصدمات على المتغير T1

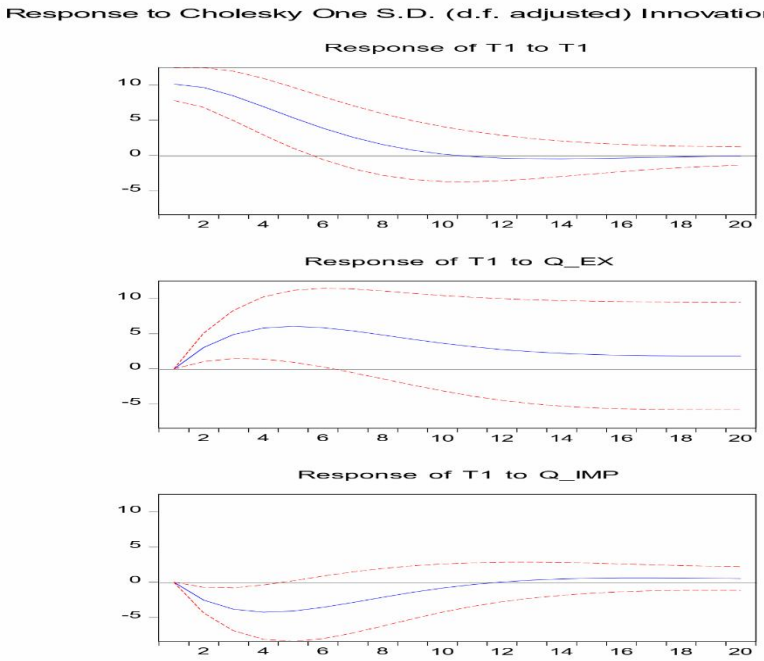

المصدر: مخرجات EVIEWS10 بالاعتماد على بيانات البنك الدولي خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٨

Available at http://data.albankaldawli.org/indicator (Accessed on 1/10/2020))

أثر الصدمة في مؤشر صافي معدل التبادل التجاري بالمقايضة (٢٠٠٠ = ١٠٠%):

إن حدوث صدمة إيجابية بدرجة انحرافا معياري واحد في مؤشر صافي معدل التبادل التجاري بالمقايضة (٢٠٠٠ = ١٠٠%) T1 ، سوف تؤدي إلى تحسن وضع نفس المتغير خلال نفس الفترة ثم يتلاشى تأثير الصدمة تدريجيا حتى ينعدم في الفترة العاشرة.

أثر الصدمة في مؤشر حجم الصادرات (٢٠٠٠=١٠٠%)

إن حدوث صدمة إيجابية بدرجة انحرافا معياري واحد في مؤشر حجم الصادرات (٢٠٠٠=١٠٠%) Q_EX، سوف يؤدي إلى تحسن ايجابي في المتغير التابع مؤشر صافي معدل التبادل التجاري بالمقايضة (٢٠٠٠ = ١٠٠%) T1 يبدأ من السنه التالية، ويزداد تأثير

الصدمة حتى يبلغ أقصاه في الفترة الخامسة ثم يبدأ تأثيرها في الانخفاض ليقترب من الصفر عند الفترة السادسة عشر.

أثر الصدمة في مؤشر حجم الواردات (٢٠٠٠=١٠٠%)

إن حدوث صدمة موجبة بدرجة انحرافا معياري واحد في مؤشر حجم الواردات (٢٠٠٠=١٠٠%) Q_IMP، سوف يؤدي إلى تأثير سلبي في المتغير التابع مؤشر صافي معدل التبادل التجاري بالمقايضة (٢٠٠٠ = ١٠٠%) T1 يبدأ من السنه التالية، ويزداد تأثير الصدمة السالب حتى يبلغ أقصاه في الفترة الخامسة ثم يبدأ تأثيرها السلبي في الانخفاض ليصل إلى الصفر عند الفترة الثانية عشر.

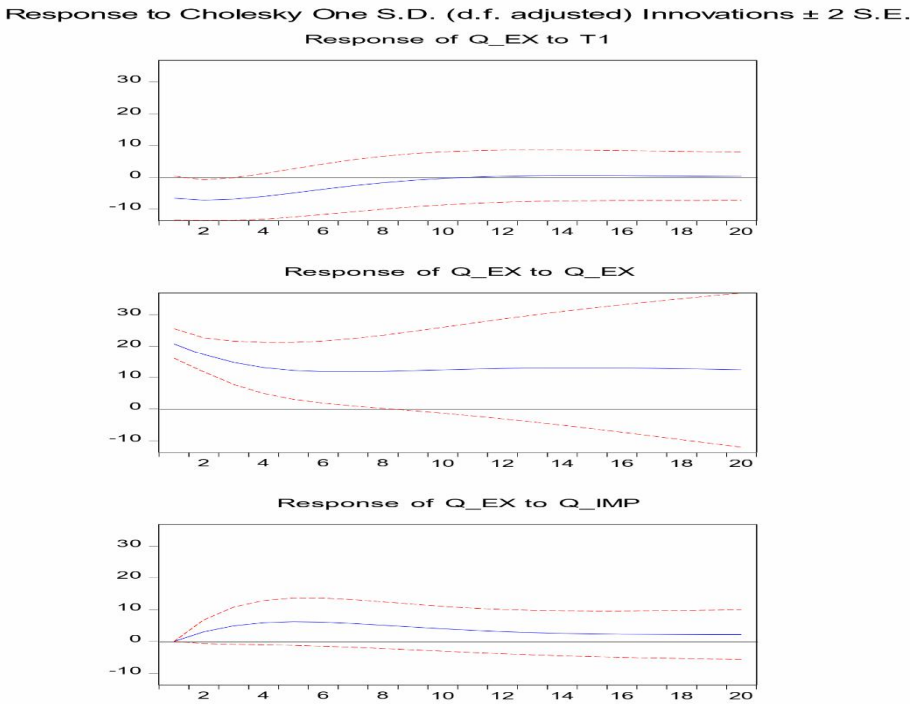

شكل رقم (١٠)

تحليل أثر الصدمات على المتغير Q_EX

المصدر: مخرجات EVIEWS10 بالاعتماد على بيانات البنك الدولي خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٨

Available at http://data.albankaldawli.org/indicator (Accessed on 1/10/2020))

أثر الصدمة في مؤشر صافي معدل التبادل التجاري بالمقايضة (٢٠٠٠ = ١٠٠%):

إن حدوث صدمة إيجابية بدرجة انحرافا معياري واحد في مؤشر صافي معدل التبادل التجاري بالمقايضة (٢٠٠٠ = ١٠٠%) T1 ، سوف يؤدي إلى تأثير سلبي في المتغير مؤشر

حجم الصادرات (٢٠٠٠=١٠٠%) يزاد في السنة الأولى والثانية ، ثم ينخفض الأثر ليصل إلى الصفر عند الفترة الحادية عشر.

أثر الصدمة في مؤشر حجم الصادرات (٢٠٠٠=١٠٠%)

أن حدوث صدمة إيجابية بدرجة انحرافا معياري واحد في مؤشر حجم الصادرات (٢٠٠٠=١٠٠% Q_EX)، سوف يؤدي إلى تحسن ايجابي في المتغير نفسه في السنة الأولى، ثم تنخفض لتفقد ٥٠% من تأثيرها حتى السنة السابعة ، ثم تنخفض ببطيء حتى تتلاشى خلال السنة المائة.

أثر الصدمة في مؤشر حجم الواردات (٢٠٠٠=١٠٠%)

أن حدوث صدمة موجبة بدرجة انحرافا معياري واحد في مؤشر حجم الواردات (٢٠٠٠=١٠٠% Q_IMP)، سوف يؤدي إلى تأثير ايجابي في مؤشر حجم الصادرات (٢٠٠٠=١٠٠% Q_EX)، يبدأ من السنه التالية، ويزداد تأثير الصدمة حتى السنة الخامسة ثم تنخفض ببطيء حتى تتلاشى خلال السنة المائة.

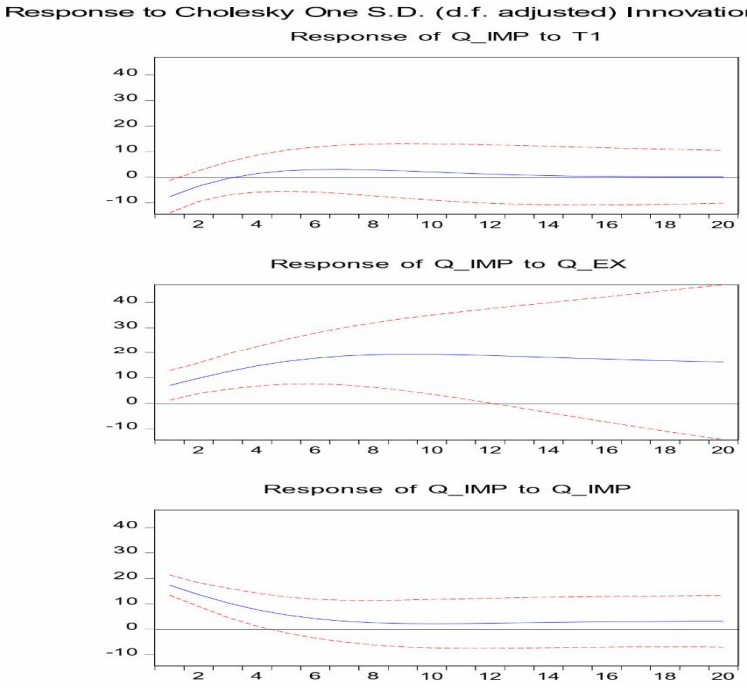

شكل رقم (١١)

تحليل أثر الصدمات على المتغير Q_IMP

. **المصدر**: مخرجات EVIEWS10 بالاعتماد على بيانات البنك الدولي خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٨

Available at http://data.albankaldawli.org/indicator (Accessed on 1/10/2020))

أثر الصدمة في مؤشر صافي معدل التبادل التجاري بالمقايضة (٢٠٠٠ = ١٠٠%):

إن حدوث صدمة إيجابية بدرجة انحرافا معياري واحد في مؤشر صافي معدل التبادل التجاري بالمقايضة (٢٠٠٠ = ١٠٠%) T1، سوف يؤدي إلى تأثير سلبي في المتغير مؤشر حجم الواردات (٢٠٠٠=١٠٠%) Q_IMP يبدأ في السنة الأولى والثانية، ثم ينخفض الأثر ليتلاشى في السنة الثالثة.

أثر الصدمة في مؤشر حجم الصادرات (٢٠٠٠=١٠٠%)

أن حدوث صدمة إيجابية بدرجة انحرافا معياري واحد في مؤشر حجم الصادرات ٢٠٠٠=١٠٠%) Q_EX، سوف يؤدي إلى تحسن ايجابي في المتغير في مؤشر حجم الواردات ٢٠٠٠=١٠٠%) Q_IMP ، يبدأ في السنة الأولى ويتزايد لبلغ اقصاه في السنة التاسعة ،ثم ينخفض تدريجيا ليقترب من التلاشي في السنة المائة.

أثر الصدمة في مؤشر حجم الواردات (٢٠٠٠=١٠٠%)

أن حدوث صدمة موجبة بدرجة انحرافا معياري واحد في مؤشر حجم الواردات (٢٠٠٠=١٠٠%) Q_IMP، سوف يؤدي إلى تأثير ايجابي في المتغير نفسه، يبدأ من السنة الأولى، ثم يتناقص التأثير ليقترب من التلاشي في السنة العاشرة.

٣/٥ تحليل تجزئة التباين:

من الجدول رقم (٦) يتضح أن حدوث صدمة في المتغير Q_EX يؤدي الى تغيير بنسبة ٩١% في Q_EX و٩% في T1 ولا يوجد تأثير على Q_IMP في السنة الأولى، ويستمر تأثير الصدمة فتكون مسئولة عن التغير بنسبة ٨٢% في Q_EX و٩% في T1 و٥% في Q_IMP في السنة الرابعة، ويلاحظ أن التأثير على Q_EX ينخفض بعد السنة الرابعة حتى السن السابعة ليصل إلى ٧٦% ثم يزيد تدريجيا ليصل إلى ٨٧% في السنة العشرون، أما التأثير على Q_IMP يستمر في الزيادة بعد السنة الرابعة حتى السنة التاسعة ليصل إلى ١٠% ثم ينخفض تدريجيا ليصل إلى ٧% في السنة العشرون، أما التأثير على T1 ينخفض بعد السنة الرابعة تدريجيا حتى يصل إلى ٦% في السنة العشرون.

ومن الجدول رقم (٧) يتضح أن حدوث صدمة في المتغير Q_IMPيؤدي الى تغيير بنسبة 74% في Q_IMP و١٤% في T1 و١٢% في Q_IMP في السنة الأولى، ويستمر تأثير الصدمة فتكون مسئولة عن التغير بنسبة ٥٢% في Q_EX ٦% في T1 و٤٢% في Q_IMP في السنة الرابعة، ويلاحظ أن التأثير على Q_IMP ينخفض تدريجا حتى يصل إلى ١٢% في السنة العشرون، أما التأثير على Q_EX يستمر في الزيادة تدريجيا بعد السنة الرابعة ليصل إلى ٨٦% في السنة العشرون، أما التأثير على T1 ينخفض بعد السنة الرابعة تدريجيا حتى يصل إلى ١,٨% في السنة العشرون.

ومن الجدول رقم (٨) يتضح أن حدوث صدمة في المتغير T1 يؤدي الى تغيير بنسبة 100% في T1 ولا يوجد تأثير في Q_IMP و Q_EX في السنة الأولى، أما في السنة الثانية تؤدي إلى تأثير ٣% على Q_IMP و٤% على Q_EX وينخفض التأثير على T1 إلى ٩٣%، ويستمر تأثير الصدمة فتكون مسئولة عن التغير بنسبة ٩% في Q_IMP و ٧٥% في T1

و١٦% في Q_EX في السنة الرابعة، ويلاحظ أن التأثير على Q_IMP يزيد حتى السنة الثامنة يصل إلى ١٣% في السنة الثامنة، ثم ينخفض ليصل إلى ١٢% في السنة العشرون، أما التأثير على Q_EX يستمر في الزيادة تدريجيا بعد السنة الرابعة ليصل إلى ٣٧% في السنة العشرون، أما التأثير على T1 ينخفض بعد السنة الرابعة تدريجيا حتى يصل إلى ٥١% في السنة العشرون.

•اختبار جوهانسون Johansen للتكامل المشترك

من الجدول رقم (٩) لمخرجات برنامج EVIEWS لنتائج اختبار جوهانسون لمتغيرات النموذج يتضح رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل بوجود تكامل مشترك بين كل من مؤشر صافي معدل التبادل التجاري بالمقايضة (T1) ومؤشر حجم الصادرات (Q_EX) ومؤشر حجم الواردات (Q_IMP)، كما يوجد متجهين للتكامل المشترك.

•نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM

من بيانات الجدول رقم (١٠) لتقدير معاملات نموذج تصحيح الخطأ لنموذج الأول يتضح أن

نموذج تصحيح الخطأ

$$D(T1) = -0.059524 * (T1(-1) - 3.55947567654 * Q_EX(-1) + 2.44902649409 * Q_IMP(-1) - 47.1688862815) - 0.004362 * D(T1(-1)) - 0.193313 * D(Q_EX(-1)) + 0.023712 * D(Q_IMP(-1)) + -1.228031$$

معامل تصحيح الخطأ بين النموذج قصير الأجل والنموذج طويل الأجل هو C(1) ويلاحظ أن قيمته (-٠,٠٥٩٥٢٤) وهي قيمة سالبة وجوهرية بمستوى معنويه ٠,٠٠٠١ وهو ما يتفق مع النظرية الاحصائية، وهو ما يعني أمكانية استخدام نموذج تصحيح الخطأ لتحديد اتجاه العلاقة السببية، كما يحدد تقدير سرعة تكيف أي اختلالات في الأجل القصير للوصول إلى التوازن في الأجل الطويل بين تلك المتغيرات، وتمثل سرعة تكييف الاختلالات ٥,٩٥٢٤% ، تتم خلال فترة ١٦,٧ سنة، وبذلك فالنموذج قصير الأجل يتجه للتوازن في المدى الطويل وبمعنى أخر يتجه لتعديل أو تصحيح هذا الخطأ أو جزء منه في المدى الطويل، فمفردات تصحيح الخطأ تنشأ لكي تأخذ في الحساب الانحراف في الأجل القصير عن العلاقة التوازنية طويلة المدى الناتجة من التكامل المشترك.

•تقييم النموذج VARوفق النظرية الاقتصادية

د. قيمة معامل انحدار Q_EX (-1) =٠,١٩٥٩٩٧ وهي قيمة موجبة وهي تعني أن زيادة مؤشر كمية الصادرات في السنة السابقة بمقدار ١% تؤدي إلى زيادة مؤشر صافي معدل التبادل التجاري بالمقايضة (٢٠٠٠ = ١٠٠) (T1) في السنة الحالية بمقدار ٠,١٩٥٩٩٧% ويتفق ذلك مع النظرية الاقتصادية، فهي انعكاس لزيادة الطلب على الصادرات، يترتب عليها زيادة اسعار الصادرات.

ذ. قيمة معامل انحدار (-1) Q_IMP =-٠,١٤٥٤٤٩ وهي قيمة سالبة وهي تعني أن زيادة مؤشر كمية الواردات في السنة السابقة بمقدار ١% تؤدي إلى انخفاض مؤشر صافي معدل التبادل التجاري بالمقايضة (٢٠٠٠ = ١٠٠) (T1) في السنة الحالية بمقدار-٠,١٤٥٤٤٩ % ويتفق ذلك مع النظرية الاقتصادية، فهي انعكاس لزيادة الطلب على الواردات تؤدي إلى زيادة أسعارها وبالتالي انخفاض مؤشر صافي معدل التبادل التجاري بالمقايضة.

ر. قيمة معامل انحدار (-1) T1 =٠,٩٧٠٠٤٤ وهي قيمة موجبة وهي تعني أن زيادة مؤشر صافي معدل التبادل التجاري بالمقايضة (٢٠٠٠ = ١٠٠) (T1) في السنة السابقة بمقدار ١% تؤدي إلى زيادة مؤشر صافي معدل التبادل التجاري بالمقايضة (٢٠٠٠ = ١٠٠) (T1) في السنة الحالية بمقدار٠,٩٧٠٠٤٤ % ولا يتعارض ذلك مع النظرية الاقتصادية.

ثانيا: العوامل المؤثرة على كمية الصادرات وكمية الواردات

ج- اختبار جذر الوحدة

من الجدول رقم (١١) يتضح أن جميع المتغيرات GDP1 EX1, ،CPI, INT1, INV1, POP, DT6, S1 ،INF1 مستقرة عند المستوى باستخدام اختبار KPSS بمستوى معنوية ١%.

ح- نموذج العوامل المؤثرة على كمية الصادرات

من الجدول رقم (١٢) يتضح أن نموذج العوامل المؤثرة على الصادرات هو

$$Q_EX = -350.5893 + 0.00000594 * POP + 4.244167 * INV1 - 12.09574 * INT1 + 1.107672 * DT6 + 1.637582 * S1$$

معامل التحديد =89.1938% وهو يعني أن ٨١% من التغير في المتغير التابع مؤشر كمية الصادرات المتغيرات المستقلة Q_EXترجع إلى التغير في المتغيرات المستقلة و١٠,٨٠٦٢% من التغيرات ترجع إلى عوامل أخرى لم تؤخذ في الحسبان.

ويلاحظ أن النموذج ككل معنوي بمستوى معنوية يقترب من الصفر، كما أن جميع المتغيرات المستقلة كل منها على حدة معنوي بمستوى معنوية أقل من ٥%.

كما أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي باستخدام اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test، وتباين البواقي ثابت باستخدام اختبار Heteroskedasticity Test: White، كما أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار HISTOGRAM-NORMALITY TEST، وجميع الاختبارات السابقة بمستوى معنوية ٥%.

خ- تقييم النموذج وفق النظرية الاقتصادية

ز. قيمة معامل انحدار POP=0.00000594 وهي قيمة موجبة وهي تعني أن زيادة حجم السكان بمقدار نسمة واحدة يؤدي إلى زيادة مؤشر كمية الصادرات Q_EX بمقدار ٠,٠٠٠٠٠٥٩٤ % وبمعنى أخر زيادة حجم السكان بمقدار مليون نسمة واحدة يؤدي إلى زيادة مؤشر كمية الصادرات Q_EX بمقدار ٥,٩٤%.

س. قيمة معامل انحدار INV1=4.244167 وهي قيمة موجبة وهي تعني أن زيادة إجمالي تكوين رأس المال (% من إجمالي الناتج المحلي) بمقدار ١% يؤدي إلى زيادة مؤشر كمية الصادرات Q_EX بمقدار ٤,٢٤٤١٦٧ %.

ش. قيمة معامل انحدار INT1=-12.09547 وهي قيمة سالبة وهي تعني أن زيادة سعر الفائدة على الودائع (%) بمقدار ١% يؤدي إلى نقص مؤشر كمية الصادرات Q_EX بمقدار ١٢,٠٩٥٧٤%.

ص. قيمة معامل انحدار DT6=1.107672 وهي قيمة موجبة وهي تعني أن زيادة أرصدة الدين الخارجي (% من إجمالي الدخل القومي) بمقدار ١% يؤدي إلى زيادة مؤشر كمية الصادرات Q_EX بمقدار ١,١٠٧٦٧٢ %، وذلك لأن زيادة الدين الخارجي يزيد الطلب على العملات الأجنبية لسداد الدين مما يؤدي للاتجاه لزيادة كمية الصادرات.

ض. قيمة معامل انحدار S1=1.637582 وهي قيمة موجبة وهي تعني أن زيادة إجمالي الادخار (% من إجمالي الناتج المحلي) بمقدار ١% يؤدي إلى زيادة مؤشر كمية الصادرات Q_EX بمقدار ١,٦٣٧٥٨٢ %، وذلك لأن زيادة الادخار يزيد الطلب يوفر رأس المال اللازم لتمويل الصادرات، ويخفض سعر الفائدة على الاقتراض. وجميع ما سبق يتفق مع النظرية الاقتصادية.

د- نموذج العوامل المؤثرة على الواردات

من بيانات الجدول رقم (١٣) يتضح أن نموذج العوامل المؤثرة على الواردات هو

$$Q_{IMP} = 22.15375 - 16.62931 * EX1 - 5.808750 * GDP1 + 2.133461 * CPI - 6.270593 * INT1 + 7.426862 * INV1$$

معامل التحديد =89.6478% وهو يعني أن ٨٩,٦٤٧٨% من التغير في المتغير التابع مؤشر كمية الواردات المتغيرات المستقلة Q_IMPترجع إلى التغير في المتغيرات المستقلة و١٠,٣٥٢٢% من التغيرات ترجع إلى عوامل أخرى لم تؤخذ في الحسبان.

ويلاحظ أن النموذج ككل معنوي بمستوى معنوية يقترب من الصفر، كما أن جميع المتغيرات المستقلة كل منها على حدة معنوي بمستوى معنوية أقل من ٢%.

كما أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي باستخدام اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test، وتباين البواقي ثابت باستخدام اختبار Heteroskedasticity Test: White، كما أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار Histogram-Normality Test، وجميع الاختبارات السابقة بمستوى معنوية ٥%.

٥- تقييم النموذج وفق النظرية الاقتصادية

ط. قيمة معامل انحدار EX1=-16.62931 وهي قيمة سالبة وهي تعني أن انخفاض سعر الصرف الرسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي واحد) أي زيادة سعر صرف الدولار بمقدار جنيه واحد يؤدي إلى نقص مؤشر كمية الواردات Q_IMP بمقدار ١٦,٦٢٩٣١%، وذلك لان انخفاض سعر صرف الجنيه يؤدي إلى ارتفاع اسعار الواردات في السوق المحلي.

ظ. قيمة معامل انحدار GDP1=-5.80875 وهي قيمة سالبة وهي تعني أن زيادة نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً) بمقدار ١% يؤدي إلى نقص مؤشر كمية الواردات Q_IMP بمقدار ٥,٨٠٨٧٥% فزيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يعني زيادة الانتاج وخفض الواردات

ع. قيمة معامل انحدار CPI=2.133461 وهي قيمة موجبة وهي تعني أن زيادة الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية (٢٠١٠ = ١٠٠) بمقدار ١% يؤدي إلى زيادة مؤشر كمية الواردات Q_IMP بمقدار ٢,١٣٣٤٦١% فزيادة الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية (٢٠١٠ = ١٠٠) في السوق المصري تؤدي إلى زيادة اسعار السوق المحلي عن اسعار السوق العالمي وبالتالي زيادة حجم الواردات.

غ. قيمة معامل انحدار INT=-6.270593 وهي قيمة سالبة وهي تعني أن زيادة سعر الفائدة على الودائع (%) بمقدار ١% يؤدي إلى نقص مؤشر كمية الواردات Q_IMP بمقدار ٦,٢٧٠٥٩٣% فزيادة زيادة سعر الفائدة على الودائع (%) يعني انخفاض الاستهلاك لزيادة الودائع وبالتالي خفض الواردات.

ف. قيمة معامل انحدار INV1=7.42682 وهي قيمة موجبة وهي تعني أن زيادة إجمالي تكوين رأس المال (% من إجمالي الناتج المحلي) بمقدار ١% يؤدي إلى زيادة مؤشر كمية الواردات Q_IMP بمقدار ٧,٤٢٦٨٦٢% فزيادة زيادة إجمالي تكوين رأس المال (% من إجمالي الناتج المحلي) يؤدي إلى زيادة الطلب على واردات السلع الرأسمالية.

وجميع ما سبق يتفق مع النظرية الاقتصادية.

ثالثا: النتائج والتوصيات:

●النتائج:

●رغم تدهور مؤشر صافي معدل التبادل التجاري خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٨) وباستثناء بعض السنوات فأنه في صالح مصر

● سياسات الاصلاح الاقتصادي لها تأثير إيجابي حيث بطأت من الميل السالب للمنحنى وحولته إلى ميل موجب. مع وجود تأثير سلبي لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ حيث حولت الميل الموجب إلى ميل سالب.

●أهم المتغيرات التي تؤثر في مؤشر صافي معدل التبادل التجاري في جمهورية مصر العربية غير المتغير نفسه هي مؤشر حجم كمية الصادرات ومؤشر حجم كمية الواردات.

●أفضل نموذج للتعبير عن أهم العوامل التي تؤثر في مؤشر صافي معدل التبادل التجاري في جمهورية مصر العربية هو

T1=-0.674664+0.195997 Q_EX (-1) -0.145449 Q_IMP (-1) +0.970044 T1(-1)

حيث اجتاز جميع الاختبارات الاحصائية والاقتصادية، بمعامل تحديد ٩١,٥%، وهو نموذج مستقر

●جميع المتغيرات المستقلة في النموذج تسبب المتغير التابع وفق اختبار سببية جرانج VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests

●الصدمة في مؤشر صافي معدل التبادل التجاري بالمقايضة على المتغير نفسه تتلاشى تدريجيا حتى تنعدم خلال ١٠ سنوات

●الصدمة في مؤشر حجم الصادرات على مؤشر صافي معدل التبادل التجاري بالمقايضة تتلاشى تدريجيا حتى تستقر خلال ١٦ سنة

●الصدمة في مؤشر حجم الواردات على مؤشر صافي معدل التبادل التجاري بالمقايضة تتلاشى تدريجيا حتى تنعدم خلال ١٢ سنة

●الصدمة في اي متغير تؤثر على باقي المتغيرات وتستقر في المدى الطويل.

●وفق اختبار جوهانسون يوجد تكامل مشترك بين كل من مؤشر صافي معدل التبادل التجاري بالمقايضة (T1) و مؤشر حجم الصادرات (Q_EX) و مؤشر حجم الواردات (Q_IMP) ، كما يوجد متجهين للتكامل المشترك.

●نموذج متجه تصحيح الخطأ هو

$$D(T1) = -0.059524 * (T1(-1) - 3.55947567654 * Q_EX(-1) + 2.44902649409 * Q_IMP(-1) - 47.1688862815) - 0.004362 * D(T1(-1)) - 0.193313 * D(Q_EX(-1)) + 0.023712 * D(Q_IMP(-1)) + -1.228031$$

فالنموذج قصير الأجل يتجه للتوازن في المدى الطويل وبمعنى أخر يتجه لتعديل أو تصحيح هذا الخطأ أو جزء منه في المدى الطويل وتمثل سرعة تكييف الاختلالات ٥,٩٥٢٤%

●٨٩% من التغيرات في مؤشر كمية الصادرات ترجع إلى التغير في حجم السكان، واجمالي التكوين الرأسمالي (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)، وسعر الفائدة على الودائع (%)، وأرصدة الدين الخارجي (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، واجمالي الادخار (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي). وبالتالي تؤثر تأثير غير مباشر على مؤشر صافي معدل التبادل التجاري

●٨٩,٦٥% سعر صرف رسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي)، ونمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)، والأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية (٢٠١٠ = ١٠٠)، وسعر الفائدة على الودائع (%)، وإجمالي تكوين رأس المال (% من إجمالي الناتج المحلي). وبالتالي تؤثر تأثير غير مباشر على مؤشر صافي معدل التبادل التجاري.

●**التوصيات:**

ضرورة اجراء دراسة خاصة عن تأثر مؤشر صافي معدل التبادل التجاري بهيكل الصادرات وهيكل الواردات، ومرونة أهم العناصر لكل منها.

المراجع

المراجع العربية

1 - البلاوي، حازم. (١٩٦٨). نظرية التجارة الدولية. مصر: القاهرة، منشأة المعارف.

2 - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. (٢٠١٤). دراسة تقييمية لأثر اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التبادل التجاري بين فلسطين والإمارات العربية المتحدة باستخدام منهجية Sussex Framework. الولايات المتحدة الأمريكية: نيويورك، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ص٢٥.

3 - البنك الدولي. (١٩٧٩). تقرير عن التنمية في العالم. الولايات المتحدة الأمريكية: واشنطن، البنك الدولي.

4 - البنك الدولي. (٢٠١٥). وثيقة برنامج لقرض مقترح بمبلغ مليار دولار إلى جمهورية مصر العربية. الولايات المتحدة الأمريكية: واشنطن، البنك الدولي، تقرير رقم، EG-10097، ٢٣ نوفمبر.

5 - الجابري، محمد عابد. (١٩٩٨). العرب والعولمة. لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

6 - الجبالي، عبد الفتاح. (٢٠١٥). الجنيه المصري والميزان التجاري. جريدة الأهرام، جمهورية مصر العربية: القاهرة، ١٥ أكتوبر.

7 - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء. (٢٠١٥). إحصاءات التجارة الخارجية: منهجية العمل في إحصاءات التجارة الخارجية بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. جمهورية مصر العربية: القاهرة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

8 - الخضر، علي إبراهيم. (٢٠١٠). إدارة الأعمال الدولية. سوريا: دمشق، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع

9 - الخضيري، محسن أحمد. (٢٠٠١). العولمة الاجتياحية. جمهورية مصر العربية: القاهرة، مجموعة النيل العربية

10 - الدناصوري، فوزي محمد، وآخرون. (٢٠١٣). محددات التجارة البينية الكلية والزراعية بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. مصر: كفر الشيخ، مجلة البحوث الزراعية بجامعة كفر الشيخ-مجلد٩٣، العدد الرابع-ديسمبر

11 - الزيني، عبد المحسن. (٢٠١٢). احصاء التجارة الداخلية والخارجية. الأردن: عمان، دار حامد للنشر والتوزيع

12 - الصوص، نداء محمد. (٢٠٠٨). التجارة الخارجية. الأردن: عمان، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

13 - العبدلي، عابد بن عابد. (٢٠١٠). محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل. السعودية: جدة، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الاسلامي للتنمية، جدة، مجلد ١٦، عدد ١.

14 - العبدلي، عابد عامد. (٢٠٠٧). محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ. جمهورية مصر العربية: القاهرة، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي مجلد ١١، العدد ٣٢

15 - العدلي، أشرف أحمد. (٢٠٠٦). التجارة الدولية. مصر: القاهرة، مؤسسة الرؤية للطباعة والنشر.

16 - العنتري، سلوى. (١٩٩٤). النشاط المصرفي وإعادة هيكلة الاقتصاد المصري. المؤتمر السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد والاحصاء والتشريع. جمهورية مصر العربية: القاهرة، الجمعية المصرية للاقتصاد والاحصاء والتشريع، ٧-٨ إبريل

17 - العيساوي، عبد الكريم جابر. (٢٠١٢). التمويل الدولي، مدخل حديث. الأردن: عمان، دار صفاء للنشر

18 - المعهد العربي للتخطيط بالكويت. (٢٠٠٩). التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي. الكويت: الصفاة، سلسلة جسر التنمية، العدد ٣١، مارس

19 - المومني، بسمة. (٢٠١٨). برنامج صندوق النقد الدولي في مصر: تقييم تحديات الاقتصاد القياسي. قطر: الدوحة، مركز بروكنجز الدوحة.

20 - إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة. (٢٠٠٥). الحسابات القومية. الولايات المتحدة الأمريكية: نيويورك، الأمم المتحدة، السلسة رقم واو، العدد ٨٥.

21 - إسماعيل، محمد، ومحمود، جمال قاسم. (٢٠١٨). قياس محددات التجارة الخارجية للدول العربية باستخدام نماذج الجاذبية. دولة الامارات العربية المتحدة: أبو ظبي، صندوق النقد العربي

22 - أبو ستيت، فؤاد. (٢٠٠٤). التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة. جمهورية مصر العربية: القاهرة، الدار المصرية اللبنانية.

23 - أمين، سمير. (١٩٩٧). في مواجهة أزمة عصرنا. جمهورية مصر العربية: القاهرة، سينا للنشر.

24 - بركة، ألاء. (٢٠١٤). محددات وطرق قياس إنتاجية العمل في سورية-دراسة قياسية. سوريا: دمشق، رسالة دكتوراه بجامعة دمشق.

25 - بن ديب، عبد الرشيد. (٢٠٠٢/٢٠٠٣). تنظيم وتطور التجارة الخارجية حالة الجزائر. الجزائر: جامعة الجزائر، رسالة دكتوراه بكلية العلوم الاقتصادية وعموم التسيير والعموم التجارية.

26 - بوخاري، لحلو موسى. (٢٠١٠). سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية. لبنان: بيروت، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.

27 - بوكونة، نوارة. (٢٠١١/٢٠١٢). تمويل التجارة الخارجية في الجزائر. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير بجامعة الجزائر.

28 - جار النبي، جار النبي بابو. (٢٠١٣). محددات الطلب على الواردات في إطار نماذج

المعادلات الآنية. السودان: الدويم، مجلة جامعة بخت الرضا العلمية، العدد السابع يونيو
29 - جامع، أحمد. (١٩٨٠). العلاقات الاقتصادية الدولية. مصر: القاهرة. درا النهضة العربية.
30 - حاتم، سامي عفيفي. (٢٠٠٥). الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية. مصر: القاهرة، الدار المصرية اللبنانية
31 - حاتم، سامي عفيفي. (١٩٩٣). التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم. مصر: القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة
32 - حاتم، سامي عفيفي. (١٩٩٩). التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير. مصر: القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
33 - حامد، محمود. (٢٠١٧). العلاقات النقدية الدولية. مصر: القاهرة، دار حميثرا للنشر والترجمة.
34 - حشيش، عادل أحمد. (٢٠٠١/٢٠٠٢). أساسيات الاقتصاد الدولي، جمهورية مصر العربية: القاهرة، دار الجامعة الجديدة.
35 - حشيش، عادل أحمد وشهاب، مجدي محمود. (١٩٨٩). أساسيات الاقتصاد الدولي. مصر: الإسكندرية، دار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية.
36 - حمد النيل، عبد المنعم محمد الطيب. (٢٠٠٤). العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف: نظرة شمولية. الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية. جامعة الشلف، ١٤-١٥ ديسمبر
37 - حمودة، سكينة. (٢٠٠٩). مدخل لعلم الاقتصاد. الجزائر: دار المحمدية العامة، ٩٢.
38 - حمودة، نوال محمود. (٢٠١١). استخدام منهج التكامل المشترك لبيان أثر المتغيرات النقدية والحقيقية في التضخم. العراق: الرمادي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية.
39 - خلف، فليح حسن. (٢٠٠٤). العلاقات الاقتصادية الدولية. الأردن: عمان، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن.
40 - خلف، فليح حسن. (٢٠٠٧). الاقتصاد الكلي. الأردن: عمان، عالم الكتب الحديث.
41 - داود، حسام علي، وآخرون. (٢٠٠٢). اقتصاديات التجارة الخارجية. الأردن: عمان، دار المسترة للنشر والتوزيع، عمان.
42 - دبليو، تشارلز سوير وريتشارد ل. (٢٠١٥). الاقتصاد الدولي. ترجمة: مؤسسة صائغ عالمية ناشرون. لبنان: بيروت، مكتبة لبنان ناشرون.
43 - دياب، محمد. (٢٠١٠). التجارة الدولية في عصر العولمة. لبنان: بيروت، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى
44 - رزق، ميراندا زغلول. (٢٠١٠). التجارة الدولية. مصر: بنها، مركز التعليم المفتوح بجامعة بنها.

45 - رشيد، عبد الوهاب حميد. (١٩٧٧). التكامل الاقتصادي العربي. العراق: بغداد، وزارة الإعلام العراقية، سلسلة دراسات ١٢٨

46 - زكي، هجير عدنان. (٢٠٠٨). الاقتصاد الدولي. سوريا: دمشق، دار الفكر.

47 - سعد، نادين علي حسن. (٢٠١٢). تطور معدل التبادل التجاري في مصر في ضوء تطبيق الاتفاقيات التجارية للتكامل الاقتصادي الشراكات عن الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٩)، رسالة ماجستير بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة

48 - سليمان، حسين. (٢٠١٨). رؤية مصر ٢٠٣٠: مؤشرات إيجابية. جمهورية مصر العربية: القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٣١ أكتوبر.

49 - شهاب، مجدي محمود. (٢٠٠٧). الاقتصاد الدولي المعاصر. مصر: الإسكندرية. دار الجامعة الجديدة.

50 - شوقي، عبابسة محمد. (٢٠١٩). دور الاعتمادات المستندية في تمويل التجارة الخارجية. الجزائر: بسكرة، رسالة ماجستير بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر.

51 - شيحة، مصطفى رشدي. (٢٠٠٣). الأسواق الدولية: المفاهيم والنظريات والسياسات. مصر: الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة.

52 - شيحة، مصطفى رشدي. (٢٠٠٣). الأسواق الدولية (المفاهيم والنظريات والسياسات) . جمهورية مصر العربية: الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية

53 - شيخي، محمد. (٢٠١٢). طرق الاقتصاد القياسي –محاضرات وتطبيقات. الأردن: عمان، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع

54 - شهاب، محمد عبد الحميد. (٢٠١٢). محددات الطلب على الواردات الكلية لجمهورية مصر العربية خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٠) باستخدام تحليل التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ. جمهورية مصر العربية: القاهرة، مجلة النهضة، المجلد الثالث عشر، العدد الرابع، اكتوبر

55 - صقر، عمر. (٢٠٠٠/٢٠٠١). العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة. مصر: الاسكندرية، الدار الجامعية.

56 - صندوق النقد الدولي. (٢٠١٥). تقرير افاق الاقتصاد العالمي. الولايات المتحدة الأمريكية: نيويورك، صندوق النقد الدولي، أكتوبر

57 - صندوق النقد الدولي. (٢٠١٧). افاق الاقتصاد العالمي: نحو تحقيق نمو قابل للاستمرار. الولايات المتحدة الأمريكية: واشنطن، صندوق النقد الدولي، أكتوبر

58 - صندوق النقد العربي. (٢٠٠١). التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠١. دولة الامارات العربية المتحدة: أبو ظبي، صندوق النقد العربي.

59 - عابد، محمد سيد. (١٩٩٩). التجارة الدولية. مصر القاهرة: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر.

60 - عامر، عادل. (٢٠١٦). دور الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي وفي ظل الاقتصاد

الحر. مصر: القاهرة، حروف منثورة للنشر الإلكتروني

61 - عبابسة، نوال. (٢٠٠٨/٢٠٠٩). التخصص الدولي بين النظرية والواقع (حالة الجزائر). الجزائر: قسنطينة، رسالة ماجستير بكلية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية جامعة منتوري.

62 - عبد الحميد، عبد المطلب. (٢٠٠٢). العولمة واقتصاديات البنوك. جمهورية مصر العربية: الإسكندرية، الدار الجامعية للطباعة والنشر.

63 - عبد الحميد، عبد المطلب. (٢٠٠٦). اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز. مصر: الاسكندرية، الدار الجامعية

64 - عبد الشفيع، محمد. (١٩٨٤). قضية التضييع في إطار النظام العالمي الجديد. لبنان: بيروت، دار الوحدة للطباعة والنشر.

65 - عبد العظيم، حمدي. (١٩٩٨). الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة. مصر: القاهرة، دار زهراء الشرق.

66 - عبد العظيم، حمدي. (١٩٩٦). برنامج الإصلاح الاقتصادي في الوطن العربي إلى أين. ندوة الأهرام عن الاقتصاد من أجل المستقبل. جمهورية مصر العربية: القاهرة، (١٢-١٤) /١٢

67 - عبد العليم، انتصار وآخرون. (٢٠١٩). الهيكل السلعي لإجمالي قيمة الواردات المصرية حسب درجة الاستخدام خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨. جمهورية مصر العربية: القاهرة، وزارة التجارة والصناعة، عدد مارس.

68 - عبد القادر، السيد متولي. (٢٠١١). الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات. الأردن: عمان، دار الفكر ناشرون وموزعون، ص ٤٣.

69 - عبيد، نايف علي. (٢٠٠١). العولمة مشاهد وتساؤلات. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

70 - علي، عبد المنعم السيد. (١/٢٠٠٣). العرب في مواجهة العولمة الاقتصادية بين التبعية ولاحتواء والتكامل الاقتصادي العربي والمستقبل العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. العدد ٢٩٠

71 - علي، عبد المنعم السيد. (٢/٢٠٠٣). العولمة من منظوراً اقتصادي وفرضية الاحتواء. دراسات استراتيجية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. العدد ٨٣.

72 - علي سدي. (٢٠١٤/٢٠١٥). دروس في نظرية التجارة الدولية. الجزائر: تيارت، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة بن خلدون.

73 - عوض الله، زينب حسين. (٢٠٠٣). العلاقات الاقتصادية الدولية. مصر: الإسكندرية، الفتح للطباعة والنشر

74 - عيث، مجدي محمد علي. (٢٠١٤). نظرية هيكشر – أولين في التجارة الخارجية في ضوء الفكر الاقتصادي الإسلامي. الأردن: عمان، مجلة دراسات في علوم الشريعة بالجامعة الأردنية.

75 - فوزي، عبد الرزاق. (٢٠١٦). إستراتيجيات التجارة الخارجية. الأردن: عمان، زمزم ناشرون وموزعون.

76 - قابل، محمد صفوت. (٢٠٠٣/٢٠٠٤). الدول النامية والعولمة. جمهورية مصر العربية: القاهرة، الدار الجامعية.

77 - كريانيين، موردخاي. (٢٠٠٧). الاقتصاد الدولي. تعريب محمد إبراهيم منصور وعلي مسعود عطية. المملكة العربية السعودية: دار المريخ، السعودية: الرياض، دار المريخ

78 - لطفي، علي. (١٩٩٥). دراسات في التنمية الاقتصادية. جمهورية مصر العربية: القاهرة، مكتبة عين شمس

79 - محمد، عماد علي. (٢٠٠٨). مدى فاعلية التصحيح التلقائي لاختلال ميزان المدفوعات في البلدان النامية ". رسالة ماجستير بجامعة المستنصرية بالعراق.

80 - محمد، حشماوي. (٢٠٠٦). الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية. رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالجزائر.

81 - محمد، علي سعد. (٢٠١١). الإدارة المالية الدولية. مصر: الإسكندرية، دار التعليم الجامعية

82 - مرعي، أمين محفوظ. (١٩٩٧). دور السياسات الاقتصادية في تنمية الصادرات السلعية المصرية. المؤتمر والمعرض الدولي لدور الجهاز المصرفي في دعم إمكانيات التصدير. المركز الدولي للبحوث والاستفسارات، كلية التجارة جامعة عين شمس، ٢٥-٢٧ فبراير.

83 - مريان، تامر خالد. (٢٠١٢). السياسة التجارية الخارجية: الأردن نموذجا. الأردن: عمان، أمواج للنشر والتوزيع

المراجع الأجنبية

1 - Abu-Lila, Ziad Mohammed. (2014). Price and Income Elasticities of International Trade: Case of Jordan. International Journal of Economics and Finance; Vol. 6, No. 10

2 - Arrow K.J., and Others. (1961). Capital Labour Substitution and Economic Efficiency. The Review of Economics and Statistics, Vol.XLIII , No.3, August.

3 - Aw, B., and A. R. Hwang. (1995). Productivity and the Export Market: A Firm-Level Analysis. Journal of Development Economics 47, no. 2.

4 - Baldwin, John R., and Wulong Gu. (2004). Trade Liberalization: Export-Market Participation, Productivity

5 - Broda and Tille. (2003). Coping with Terms-of-Trade Shocks in Developing Countries. USA: New York, Federal Reserve Bank Of New York, **Volume 9, Number 11, November**.

6 - Boylan, T. A. and others. (1980). The Functional Form of the Aggregate Import Demand Equation. Journal of International Economics. , vol. 10

7 - Burger,M.J, And Others.(2009). On the Specification of the Gravity Model of Trade. ERIM Research Program, Organizing for Performance

8 - Catao, L. and E. Falcetti. (2002). Determinants of Argentina's External Trade. Journal of Applied Economics, 5(1)

9 - Chris Brooks. (2008). Introductory Econometrics for Finance. England: Cambridge University, 2nd Ed

10 - Christopher A. Sims (1980) Macroeconomics and Reality. USA. : New York, Econometrica, Vol. 48, No. 1.

11 - Cromwell, J. B., And Other. (1994). Multivariate tests for Time Series Models. SAGE publications, Inc. California.

12 - Cui, Li and Syed, Murtaza. (2007). The Shifting Structure of China's External Trade and its Implications. USA: Washington, IMF, ─April 6

13 - Davidson and MacKinnon.(1993). for the general idea about parameterisation definition,Yoo,

14 - Dickey D. and Fuller W. (1981). Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with a Unit Root.USA: New York, Econometrica, Vol. 49, No. 4

15 - Dickey D. and Fuller W.(1979). Distribution of the estimators for Autoregressive Time Series With a unit Root. Journal of the American Statistical Association, n74.

16 - Gertler, Ing.(2006). Export structure quality and Economic growth. Slovakia, NATIONAL ECONOMY ISSUE

17 - Goldstein, M. and M. Khan. (1985). Income and price effects in foreign trade. in Jones and Kenen (eds) Handbook of International economics: Vol: II (North Holland Amsterdam.

18 - Goldstein, M. and M. S. Khan. (1978). The Supply and Demand

for Exports: A Simultaneous Approach. The Review of Economics and Statistics, 60(2)

19 - GRANGER, C. W. J.(1988). Some recent development in a concept of causality. Journal of Econometrics, Vol. 39.

20 - GRANGER, C. W. J.; YANG, C.; HUAN, B. (2000). A bivariate causality between stock prices and exchange rates: evidence from recent Asianflu, The Quarterly Review of Economics and Finance, Vol. 40

21 - Gujarati D. N. (2003). Basic Econometrics. USA. : New York, 4th edition, Mc Graw-Hill, Irwin companies

22 - Hallam, D. and zanoli, R. (1993). Erro correction models and agricultural supply response. Eur. Rev. Agric. Econ., 20.

23 - Hamilton, J. (1994). Time series analysis. USA: New Jersey, Princeton University Press, Princeton.

24 - Helpman, E., Melitz, M. and Rubinstein, Y. (2008). 'Estimating Trade Flows: Trading Partners and Trading Volumes', Quarterly Journal of Economics, Vol123(2),

25 - Hjalmarsson, Erik and Osterholm, Par. (2007). Testing for Cointegration Using the Johansen Methodology when Variables are Near-Integrated.USA: Washington, International Monetary Fund, WP/07/141.

26 - Hong, P. (1999). Import Elasticities Revisited. DESA Discussion Paper No. 10, United Nations.

27 - Hooper, P., K. Johnson and J. Marquez. (2000). Trade Elasticities for the G-7 Countries. Princeton Studies in International Economics, 87, Princeton University, Princeton, New Jersey

28 - Hossain, Akhand Akhtar. (2008). The Agricultural and the External Net Barter Terms of Trade in Bangaladesh: Trends, Movements and Relationships (1952-2006). New Zeland: Canterbury, Review of Applied Economics-Vol.4 issue 1-2-Canterbury

29 - Houthakker, H.S. and S. P. Magee. (1969). Income and Price Elasticities in World Trade. The Review of Economics and Statistics, 51(2).

30 - *Hron, J. and T. Maca'k. (*2008*)*. Determination of management capacity. Czech: Prague, Journal of Agricultural Economics, Vol. 54, No. 2.

31 - IMF. (2019). ARAB REPUBLIC OF EGYPT. USA: Washington, IMF Country Report No. 19/98. .

32 - International Monitery Foud. (1996). Direction of Statistics year book. USA: Washington, IMF.

33 - Johansen, S. (1988). Statistical Analysis of Cointegration Vectors", Journal of Economic Dynamics and Control 12(2-3).

34 - Johansen, S., and Juselius, K. (1990). Maximum Likelihood Estimation and Inference on Cointegration with Applications to the Demand for Money. Oxford Bulletin of Economics and Statistics 52(2).

35 - Johnson, Robert C. and Guillerno Noguem. *(*2012). Accounting for Intermediates: Products Sharing and *Trade "Value Added"*. Berlin, Journal of International Economics – Vol. 86, No. 2– Elsevier Company.

36 - Jones, C. (2008). Aggregate and Sector Import Price Elasticities for a Sample of African Countries. CREDIT Research Paper No. 08/03, University of Nottingham

37 - Kee, H., Nicita, A. and Olarreaga, M. (2008). Import demand elasticities and trade distortions. Review of Economics and Statistics Vol90(4)

38 - Khan, M. and K. Ross. (1975). Cyclical and Secular Income Elasticities of the Demand for Imports. Review of Economics and statistics, 57, pp. 357-61.

39 - Khan, Mohsin. (1974). Import and Export Demand in Developing Countries. IMF Staff Papers, Vol.XXI

40 - Khattab, M. (May 1999). Constraints to privatization: The Egyptian experience. The Egyptian Center for Economic Studies (ECES), Working Paper No. 38.

41 - Kilian,L. and Ivanov ,V. (2005). A Practitioner's Guide to Lag Order Selection for VAR Impulse Response Analysis, Vol.9, No.1.

42 - Kozhan, Roman. (2010). Financial Econometrics with Eviews. Roman Kozhan and Ventus Publishing APS.

43 - Krugman, P. R. (1980). Scale economies, product differentiation, and the pattern of trade. The American Economic Review, 70(5).

44 - Krugman, P. R. (1987). Is trade passé? Journal of Economic Perspective, I(2).

45 - Krugman, P. R. (1991). Increasing returns and economic geography. Journal of Political Economy, 99(3),

46 - Krugman, P. R. (1999). Strategic trade policy and the new international economics. Cambridge, M.A.: The MIT Press.

47 - Kwiatkowski And Other. (1992). Testing the Null Hypothesis of Stationarity against the Alternative of a Unit Root. Journal of Econometrics, Vol. 54, Issues 1-3.

48 - Magee, S.P. And Houthakker, H.S. (1969). Income and Price Elasticities in World Trade. The Review of Economics and Statistics, 51(2).

49 - Marquez, J. (1990). Bilateral Trade Elasticities. The Review of Economics and Statistics, 72(1).

50 - Mayer, J. and Wood, A. (2001). South Asia's Export Structure in a Comparative Perspective. Oxford Development Studies, Vol.29, no.1.

51 - M-BYE. (1965). Relations économiques internationals. France: Paris, 2éme édition Dalloz

52 - Mill, J.S. (1929). Principles of political economy. England: London

53 - Mkenda B, K. (2001). Long-run and short-run Determinants of the Real Exchange Rate in Zambia. Sweden: Gothenburg, Goteborg University, Working Papers in economic, No. 40

54 - Munkacsi, Zsuzsa.(2009). Export structure and export specialisation in Central and Eastern European countries. charge: Nóra Hevesi, the Magyar Nemzeti Bank.

55 - Omran, M. (2004). The performance of state-owned enterprises and newly privatized firms: Does privatization really matter? World Development 32(6): 1019-1041.

56 - Pandey, R. (2013). Trade Elasticities and Marchall-Lerner Condition for India. Global Journal of Management and Business Studies, ISSN 2248-9878, 3(4).

57 - Paulo M. And Other. (2013). On the Behaviour of Phillips - Perron Tests in the Presence of Persistent Cycles. CEFAGE - UE Working Paper

58 - Pugel, Thomas. (2004). International Economics. USA: New-York, , Mc Graw compies

59 - Reserve Bank of Australia. (2005). Commodity Prices and The Terms of Trade. Reserve Bank of Australia: Sydney, RBA., bulletin April

60 - Ricardo, David. (1817). The Principles of Political economy and Taxation. London

61 - Roberts D.L. And Nord S. (1985). Causality Tests and Functional Form Sensitivity. Applied Economics ,17.

62 - Schwarz. (1975). Estimating the Dimension of amodel. Annals of statistics, 6,(2),1978.

63 - Seyoum, Belay. (2009). Export-Import Theory, Practices and Procedures. UAS: New York, Routledge

64 - Seyoum, Belay. (2009). Export-Import Theory, Practices, and Procedures. New York: utledge

65 - SHUMWAY R.H. and STOFFER D.S. (2006). Time Series Analysis and Its Applications.USA: New York, SPRINGER.

66 - Smith,Adam. (1776). An inquiry into the Nature and the causes of Wealth of nations. LONDON.

67 - Stern R. M., J. Francis and B. Schumacher. (1976). Price Elasticities in International Trade, London, Macmillan Press.

68 - Subramanian, A. (Sept. 1997). The Egyptian stabilization experience: an analytical retrospective. IMF, Middle Eastern Department, Working paper No. 97/105

69 - Towbin, Pascal and Weber, Sebastian. (2010). The Role of Foreign Currency Debt and Import Structure. Geneva, Graduate Institute of International Studies, HEID Working Paper No: 01/2010.

70 - Uz, I. (2010). Bilateral Trade Elasticities of Turkey. International Journal of Applied Economics, 7 (1): 28-46

71 - Via, A. (2011). Estimating Price Elasticities in International Trade: id the empirical evidence beyond proof? Department of economic and statistics, UNICAL.

72 - William, A. Darity, Jr. (2008). International Encyclopedia of the Social Sciences, 2nd edition, Macmillan Reference USA, An imprint of The Gale Group.

73 - Winters A. (1991). International Economic. Fourth Edition. London: United Kingdom, Routledge.

74 - Winters A. (1991). International Economic. Fourth Edition. London: United Kingdom, Routledge. .

75 - World Bank (1997) .Arabic Republic of Egypt, Country Economic Memorandum .Report No. 16207 EGT

76 - World bank. (1993). World Development Report. USA: Washington, World bank

77 - World Bank. (2019). Commodity Markets Outlook: The Role of Substitution in Commodity Demand. USA: Washington, World Bank, DC 20433, October.

78 - Yoo,S.h. (2006). The Causal relationship between electricity consumption and economic growth in the ASEAN countries. Energy policy, 34.

صفحات الويب

1 - البنك الدولي. (٢٠١٦). البنك الدولي يخفّض توقعات ٢٠١٦ لأسعار ٣٧ من ٤٦ سلعة أولية بينها النفط. ٢٦ يناير. Available at http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2016/01/26/world-bank-lowers-2016-forecasts-for-37-of-46-commodity-prices-including-oil (Accessed on 15/6/2016)

2 - البنك الدولي. (٢٠٢٠). البنك الدولي في مصر. ٥/١ Available at https://www.albankaldawli.org/ar/country/egypt/overview#1 (Accessed on 1/10/2020)

3 - البنك الدولي، (٢٠٢٠)، البيانات، (Accessed on 1/10/2020) Available at http://data.albankaldawli.org/indicator

4 - البنك الدولي. (٢٠٢١). بيانات.: للدخل القومي بالأسعار الجارية والواردات من السلع

والخدمات بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكي
https://data.albankaldawli.org/indicatorAvailable at (Accessed on 10/1/2021)

5 - المرزوك، خالد حسين. (٢٠١١). معدلات التبادل الدولي. العراق : كلية التجارة والاقتصاد بجامعة بابل Available aT &http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=9 lcid=18013&depid=1 (Accessed on 15/12/2015)

6 - سعودي، أميمة. (٢٠١٨). الاصلاح الاقتصادي في مصر.. على الطريق الصحيح. جمهورية مصر العربية: القاهرة، ٢١/يونيو Available at https://sis.gov.eg/Story/169064?lang=ar (Accessed on 19/9/2020)

7 - Baxter and Kouparitsas. (2000). What Causes Fluctuations in the Terms of Trade? NBER Working Paper No. w7462, January. Available at https://ssrn.com/abstract=213668 (Accessed on 7/1/2021)

المرفقات

جدول رقم (١)

نتائج اختبار جذر الوحدة عند المستوى (I_0)

NO	Variable	Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	Asymptotic critical values*:			Exogenous	Decision
			1% level	5% level	10% level	Constant	
1	T1	**0.214106**	0.739000	0.463000	0.347000	Constant, Linear Trend	stationary α=1%
2	Q_EX	**0.100318**	0.216000	0.146000	0.119000	Constant	stationary α=1%
3	Q_IMP	**0.408034**	0.739000	0.463000	0.347000	Constant	stationary α=1%

المصدر: مخرجات EVIEWS10 بالاعتماد على بيانات البنك الدولي خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٨

Available at http://data.albankaldawli.org/indicator (Accessed on 1/10/2020))

جدول رقم (٢)

فترة الابطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: T1 Q_IMP Q_EX

Exogenous variables: C

Date: 08/14/20 Time: 21:31

Sample: 1980 2019

Included observations: 36

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-543.1270	NA	3.01e+09	30.34039	30.47235	30.38645
1	-440.4087	182.6102	16567468	25.13382	25.66166*	25.31805
2	-426.6735	22.12893*	12892640*	24.87075*	25.79447	25.19315*
3	-420.7856	8.504836	15791460	25.04364	26.36324	25.50422

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: مخرجات EVIEWS10 بالاعتماد على بيانات البنك الدولي خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٨

Available at http://data.albankaldawli.org/indicator (Accessed on 1/10/2020))

جدول رقم (٣)

تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي

Vector Autoregression Estimates
Date: 08/14/20 Time: 21:46
Sample (adjusted): 1981 2018
Included observations: 38 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	T1	Q_IMP	Q_EX
T1(-1)	0.970044	0.383120	-0.077888
	(0.05404)	(0.10792)	(0.11630)
	[17.9518]	[3.54993]	[-0.66973]
Q_IMP(-1)	-0.145449	0.784042	0.176381
	(0.04928)	(0.09843)	(0.10607)
	[-2.95131]	[7.96544]	[1.66290]
Q_EX(-1)	0.195997	0.208487	0.766751
	(0.05374)	(0.10733)	(0.11566)
	[3.64730]	[1.94254]	[6.62961]
C	-0.674664	-40.43363	17.38468
	(8.34747)	(16.6720)	(17.9657)
	[-0.08082]	[-2.42524]	[0.96766]
R-squared	0.914593	0.910115	0.867840
Adj. R-squared	0.907057	0.902184	0.856179
Sum sq. resids	3484.041	13897.86	16138.46
S.E. equation	10.12284	20.21783	21.78671
F-statistic	121.3646	114.7534	74.42130
Log likelihood	-139.7685	-166.0558	-168.8958

Akaike AIC	7.566765	8.950308	9.099778
Schwarz SC	7.739143	9.122685	9.272155
Mean dependent	134.0049	155.6424	130.7766
S.D. dependent	33.20427	64.64411	57.44870

Determinant resid covariance (dof adj.)	13316690
Determinant resid covariance	9538548.
Log likelihood	-467.1052
Akaike information criterion	25.21606
Schwarz criterion	25.73319
Number of coefficients	12

المصدر: مخرجات EVIEWS10 بالاعتماد على بيانات البنك الدولي خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٨
Available at http://data.albankaldawli.org/indicator (Accessed on 1/10/2020))

جدول رقم (٤)

اختبار جذر الوحدة للنموذج

Roots of Characteristic Polynomial
Endogenous variables: T1 Q_EX Q_IMP
Exogenous variables: C
Lag specification: 1 1
Date: 09/09/20 Time: 17:04

Root	Modulus
0.988159	0.988159
0.766339 - 0.194717i	0.790690
0.766339 + 0.194717i	0.790690

No root lies outside the unit circle.
VAR satisfies the stability condition.

المصدر: مخرجات EVIEWS10 بالاعتماد على بيانات البنك الدولي خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٨
Available at http://data.albankaldawli.org/indicator (Accessed on 1/10/2020))

جدول رقم (٥)

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 09/09/20 Time: 17:57
Sample: 1980 2019
Included observations: 38

Dependent variable: T1

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
Q_EX	13.30281	1	0.0003
Q_IMP	8.710211	1	0.0032
All	13.33709	2	0.0013

Dependent variable: Q_EX

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
T1	0.448533	1	0.5030
Q_IMP	2.765224	1	0.0963
All	2.784854	2	0.2485

Dependent variable: Q_IMP

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
T1	12.60201	1	0.0004
Q_EX	3.773455	1	0.0521
All	12.67454	2	0.0018

المصدر: مخرجات EVIEWS10 بالاعتماد على بيانات البنك الدولي خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٨
Available at http://data.albankaldawli.org/indicator (Accessed on 1/10/2020))

جدول رقم (٧)
تحليل التباين لحدوث صدمة في المتغير Q_EX

Period	S.E.	T1	Q_EX	Q_IMP
1	10.12284	14.24268	12.11229	73.64503
2	14.53121	9.996937	20.84439	69.15867
3	17.92330	7.305543	31.28062	61.41384
4	20.52047	5.835031	41.71472	52.45025
5	22.42611	5.076544	50.89670	44.02676
6	23.76516	4.632782	58.38637	36.98085
7	24.67354	4.293205	64.28061	31.42618
8	25.27668	3.978859	68.86975	27.15139
9	25.67657	3.674166	72.45072	23.87511
10	25.94808	3.384998	75.26619	21.34881
11	26.14152	3.119878	77.49996	19.38016
12	26.28824	2.883863	79.28875	17.82739
13	26.40661	2.677926	80.73485	16.58722
14	26.50711	2.500148	81.91586	15.58399
15	26.59583	2.347124	82.89122	14.76166
16	26.67658	2.215039	83.70676	14.07820
17	26.75195	2.100297	84.39776	13.50195
18	26.82386	1.999815	84.99126	13.00892
19	26.89365	1.911083	85.50789	12.58103
20	26.96225	1.832113	85.96326	12.20462

Cholesky Ordering: T1 Q_EX Q_IMP

المصدر: مخرجات EVIEWS10 بالاعتماد على بيانات البنك الدولي خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٨
Available at http://data.albankaldawli.org/indicator (Accessed on 1/10/2020))

جدول رقم (٩)

نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك

Date: 09/11/20 Time: 17:08
Sample (adjusted): 1982 2018
Included observations: 37 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: T1 Q_EX Q_IMP
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.402645	35.82463	29.79707	0.0089
At most 1 *	0.330307	16.76065	15.49471	0.0321
At most 2	0.050723	1.926010	3.841466	0.1652

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.402645	19.06399	21.13162	0.0950
At most 1 *	0.330307	14.83463	14.26460	0.0406
At most 2	0.050723	1.926010	3.841466	0.1652

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: مخرجات EVIEWS10 بالاعتماد على بيانات البنك الدولي خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٨
Available at http://data.albankaldawli.org/indicator (Accessed on 1/10/2020))

جدول رقم (١٠)

نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM

Dependent Variable: D(T1)

Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)

Date: 09/11/20 Time: 00:11

Sample (adjusted): 1982 2018

Included observations: 37 after adjustments

D(T1) = C(1)*(T1(-1) - 3.55947567654*Q_EX(-1) + 2.44902649409*Q_IMP(
-1) - 47.1688862815) + C(2)*D(T1(-1)) + C(3)*D(Q_EX(-1)) + C(4)
*D(Q_IMP(-1)) + C(5)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.059524	0.013280	-4.482216	0.0001
C(2)	-0.004362	0.161575	-0.026996	0.9786
C(3)	-0.193313	0.086912	-2.224228	0.0333
C(4)	0.023712	0.074787	0.317058	0.7533
C(5)	-1.228031	1.568761	-0.782803	0.4395

R-squared	0.505933	Mean dependent var	-1.837107
Adjusted R-squared	0.444175	S.D. dependent var	12.36284
S.E. of regression	9.216956	Akaike info criterion	7.405055
Sum squared resid	2718.473	Schwarz criterion	7.622747
Log likelihood	-131.9935	Hannan-Quinn criter.	7.481801
F-statistic	8.192140	Durbin-Watson stat	1.873337
Prob(F-statistic)	0.000115		

المصدر: مخرجات EVIEWS10 بالاعتماد على بيانات البنك الدولي خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٨

Available at http://data.albankaldawli.org/indicator (Accessed on 1/10/2020)

جدول رقم (١١)
اختبار جذر الوحدة للعوامل المؤثرة على كمية الصادرات وكمية الواردات

NO	Variable	Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	Asymptotic critical values*:			Exogenous	Decision
			1% level	5% level	10% level	Constant	
1	EX1	**0.143559**	0.216000	0.146000	0.119000	Constant, Linear Trend	stationary α=1%
2	GDP1	**0.100161**	0.216000	0.146000	0.119000	Constant, Linear Trend	stationary α=1%
3	CPI	**0.20349**	0.216000	0.146000	0.119000	Constant, Linear Trend	stationary α=1%
4	INT1	**0.122800**	0.216000	0.146000	0.119000	Constant, Linear Trend	stationary α=1%
5	INV1	**0.122738**	0.216000	0.146000	0.119000	Constant, Linear Trend	stationary α=1%
6	INF1	**0.145026**	0.739000	0.463000	0.347000	Constant	stationary α=1%
7	POP	**0.178020**	0.216000	0.146000	0.119000	Constant, Linear Trend	stationary α=1%
8	TD6	**0.151778**	0.216000	0.146000	0.119000	Constant, Linear Trend	stationary α=1%
9	S1	**0.089868**	0.216000	0.146000	0.119000	Constant, Linear Trend	stationary α=1%

المصدر: مخرجات EVIEWS10 بالاعتماد على بيانات البنك الدولي خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٨
Available at http://data.albankaldawli.org/indicator (Accessed on 1/10/2020)

جدول رقم (١٢)

نموذج العوامل المؤثرة على الصادرات

Dependent Variable: Q_EX
Method: Least Squares
Date: 09/14/20 Time: 23:35
Sample (adjusted): 1980 2018
Included observations: 39 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-350.5893	62.39623	-5.618758	0.0000
POP	5.94E-06	4.78E-07	12.43855	0.0000
INV1	4.244167	1.588524	2.671767	0.0116
INT1	-12.09574	2.520738	-4.798490	0.0000
DT6	1.107672	0.308555	3.589869	0.0011
S1	1.637582	0.748520	2.187760	0.0359

R-squared	0.891938	Mean dependent var	128.9800
Adjusted R-squared	0.875564	S.D. dependent var	57.78742
S.E. of regression	20.38476	Akaike info criterion	9.008090
Sum squared resid	13712.76	Schwarz criterion	9.264023
Log likelihood	-169.6578	Hannan-Quinn criter.	9.099916
F-statistic	54.47580	Durbin-Watson stat	1.417618
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات EVIEWS10 بالاعتماد على بيانات البنك الدولي خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٨
Available at http://data.albankaldawli.org/indicator (Accessed on 1/10/2020))

جدول رقم (١٣)

نموذج العوامل المؤثرة على الواردات

Dependent Variable: Q_IMP
Method: Least Squares
Date: 09/12/20 Time: 18:52
Sample (adjusted): 1980 2018
Included observations: 39 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	22.15375	25.50879	0.868475	0.3914
EX1	-16.62931	3.506869	-4.741926	0.0000
GDP1	-5.808750	2.272560	-2.556038	0.0154
CPI	2.133461	0.206207	10.34621	0.0000
INT1	-6.270593	2.382894	-2.631502	0.0128
INV1	7.426862	1.256670	5.909951	0.0000

R-squared	0.896478	Mean dependent var	153.4305
Adjusted R-squared	0.880793	S.D. dependent var	65.26635
S.E. of regression	22.53414	Akaike info criterion	9.208578
Sum squared resid	16756.98	Schwarz criterion	9.464511
Log likelihood	-173.5673	Hannan-Quinn criter.	9.300405
F-statistic	57.15442	Durbin-Watson stat	1.352152
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات EVIEWS10 بالاعتماد على بيانات البنك الدولي خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٨
Available at http://data.albankaldawli.org/indicator (Accessed on 1/10/2020

Determinants of the rate of trade
An applied study on the Arab Republic of Egypt

By

Fayez Abdelhadi Ahmed Mahmoud

Assistant professor of Economics

Faculty of Policy and Economics

Beni Suif University

fa103@hotmail.com

Abstract:

This research is concerned with studying the most important factors affecting the rate of trade exchange in the Arab Republic of Egypt, through the following questions:

1- What is the magnitude and trend of Net barter terms of trade index in the Arab Republic of Egypt during the period (1980-2018)?

B- Is the Net barter terms of trade index in favor of Egypt?

C- What are the most important determinants of the Net barter terms of trade index in the Arab Republic of Egypt?

The importance of the Net barter terms of trade index is one of the criteria used to measure economic efficiency, as an economic variable explaining international trade, and as one of the macroeconomic indicators. The research concluded that despite a deterioration in the Net barter terms of trade index in the Arab Republic of Egypt, except for some years, it is in favor of Egypt during the period (1980-2018), VAR models were used in the application study, it resulted that the most important variables affecting the index of the unchanged net rate of trade exchange itself are both the variable of Export volume index and Import volume index with one lag, and the model is stable and absorbs shocks in the long term.

Key Words: Rate of Trade – Egypt – VAR.